

(٣٠)

جمال العلم والعمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو أهله ومستحقه، وصلى الله على سيد الانبياء محمد وعترته
الابرار الاخيار ، صلاة لا انقطاع لمددها ولا انتهاء لعددها ، وسلم وكرم .
أما بعد :

فقد أجبت الى ما سألني به الاستاد -- أدام الله تأييده -- من املاء مختصر محيط^١
بما يجب اعتقاده من جميع أصول الدين ، ثم ما يجب عمله من الشرعيات التي
لا ينكاد^٢ المكلف من وجوبها عليه ، لعموم^٣ البلوى بها ، ولم أخل شيئاً مما
يجب اعتقاده من اشارة الى دليله وجهة عمله^٤، على صغر الحجم وشدة الاختصار.

(١) فى متن شرح الجمل للقاضى ابن البراج : يحيط .

(٢) فى « ش » لا يكاد ينفك المكلف .

(٣) فى « ش » من عموم .

(٤) فى « ش » علمه .

ولن يستغني عن هذا الكتاب مبتد تعليماً وتبصرة، ومنته تنبيهاً وتذكراً .
ومن الله استمد المعونة والتوفيق ، وما المرجو لهما الا فضله وما المعلق
بهما الاحبله ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

باب

(ما يجب اعتقاده في أبواب التوحيد)

الاجسام محدثة ، لانها لم تسبق الحوادث ، فلها حكمها في الحدوث .
ولا بد لها من محدث كالصياغة والكتابة ، ولا بد من كونه قادراً ، لتعذر
الفعل على من لم يكن قادراً ويتيسر على من كان كذلك .
ولا بد من كون محدثها عالماً ، وهذا الضرب من التعلق لا يصلح الا من
الموجود كونه قديماً ، لانتها الحوادث اليه .

ويجب كونه حياً ، والا لم يصح كونه قادراً عالماً فضلاً عن وجوبه .
ويجب أن يكون مدركاً ، اذ أوجد المدركات ، لاقتضاء كونه حياً .
ووجب كونه سمياً بصيراً ، لانه يجب أن يدرك المدركات اذا وجدت .
وهذه فائدة قولنا سميع بصير ومن صفاته .

وان كانتا عن علة كونه مريداً وكارهاً ، لانه تعالى قد أمر وأخبر ونهى ، ولا
يكون الامر والخبر أمراً ولا خبراً الا بارادة ، والنهي لا يكون نهياً الا بكراهة ،
ولا يجوز أن يستحق هاتين الصفتين لنفسه ، لوجوب كونه مريداً كارهاً للشيء
الواحد على الوجه الواحد ، ولا لعلة قديمة لما سنبطل به الصفات القديمة ولا
لعلة محدثة في غير حي لاقتقاره الارادة الى نية ، ولالعلة موجودة في حي
لوجوب رجوع حكمها الى ذلك ، فلم يبق الا لان توجد لافي محل .

ولا يجوز أن يكون له في نفسه صفة زائدة على ما ذكرناه لانه لاحكم لها معقول من الصفات ، ويفضي الى الجهالات .

ويجب أن يكون قادراً فيما لم يزل، لانه لو تجدد له ذلك لم يكن الا لقدرة محدثة ، ولا يمكن استناد احداثها الا اليه ، فيؤدي الى تعلق كونه قادراً بكونه محدثاً، وكونه محدثاً الى كونه قادراً، وثبوت كونه قادراً فيما لم يزل يقتضي أن يكون فيما لم يزل حياً موجوداً .

ويجب أن يكون عالمياً فيما لم يزل، لان تجدد كونه عالمياً يقتضي أن يكون يحدث علم ، والعلم لا يقع الا ممن هو عالم .

ووجوب هذه الصفات له تدل على أنها نفسية، وادعاء وجوبها لمعان قديمة تبطل صفات النفس ، ولان الاشتراك في المقدم يوجب التماثل والمشاركة في سائر صفات النفس ، ولا يجوز خروجه تعالى عن هذه الصفات لاستنادها الى النفس .

ويجب كونه تعالى غنياً غير محتاج ، لان الحاجة تقتضي أن يكون ينتفع ويستضر ، ويؤدي الى كونه جسماً . ولا يجوز أن يقال لصفة الجواهر والاجسام والاعراض لقدمه وحدوثه هذه أجمع ، ولانه فاعل للاجسام ، والجسم يتعذر عليه فعل الجسم .

ولا يجوز عليه تعالى الرؤية ، لانه كان يجب مع ارتفاع الموانع وصحة أبصارنا أن نراه ، وبمثل ذلك نعلم أنه لا يدرك بسائر الاجسام .

ويجب أن يكون تعالى واحداً لا ثاني له في القدم، لان اثبات ثان يؤدي الى اثبات ذاتين لاحكم لهما يزيد على حكم الذات الواحدة . ويؤدي أيضاً الى تعذر الفعل على القادر من غير جهة منع معقول . واذا بطل قديم ثان بطل قول الثنوية والنصاري والمجوس .

باب

(بيان ما يجب اعتقاده في أبواب العدل كلها وما)

(يتصل بها سوى النبوة والامامة وسوى)

(ذكر الاجال والارزاق والاسعار)

(فانا اعتمدنا تأخيرها)

يجب أن يكون تعالى قادراً على القبيح ، لانه قادر لنفسه واحد حالاً منافي كوننا قادرين ، ولايجوز أن يفعل القبيح لعلمه بقبحه ولانه غني عنه . ولايجري فيما ذكرناه مجرى الحسن ، لان الحسن قد يفعله لحسنه لالحاجة اليه . ولايجوز أن يريد تعالى القبيح ، لانه اذا اراده بارادة محدثة كانت قبيحة ، وهو تعالى لايفعل شيئاً من القبائح تعالى عن ذلك ، وان اراده لنفسه وجب أن يكون تعالى على صفة نقص ، وصفات النقص كلها عنه منتفية . وهو تعالى متكلم ، وبالسمع يعلم ذلك . وكلامه فعله ، لان هذه الاضافة تقتضي الفعلية كالضرب وسائر الافعال .

والافعال الظاهرة من العباد التابعة لقصودهم وأحوالهم هم المحدثون لها دونه تعالى ، لوجوب وقوعها بحسب أحوالهم ، ولان أحكامها راجعة اليهم من مدح أو ذم . وهذان الوجهان معتمدان أيضاً في الافعال المتولدة ، وقدرتنا لا تتعلق الا بحدوث الافعال لاتباع هذا التعلق صحة الحدوث نفيًا وإثباتاً ، وهي متعلقة بالضدين ، لتمكن كل قادر غير ممنوع من التنقل في الجهات ، وهي مقدمة للفعل ، لانها ليست بعلة ولا موجبة وانما يحتاج اليها ليكون الفعل محدثاً فاذا وجد استغنى عنها ، وتكليف ما ليس بقادر في القبح كتكليف العاجز ، وقد

كلف الله تعالى من تكاملت فيه شروط التكليف من العقلاء .

ووجه حسن التكليف : انه تعريض لنفع عظيم لا يوصل اليه الا به ، والتعريض للشيء في حكم ابعاله . والنفع الذي أشرنا اليه هو الثواب ، لانه لا يحسن الابتداء به وانما يحسن مستحقاً ، ولا يستحق الا بالطاعات ، ولحسن تكليف من علم الله تعالى أنه يكفر ، لان وجه الحسن ثابت فيه ، وهو التعريض للثواب . وعلمه أن يكفر ليس بوجه قبح ، لانا نستحسن أن ندعو الى الدين في الحالة الواحدة جميع الكفار لو جمعوا لنا مع العلم بأن جميعهم لا يؤمن . ونعرض الطعام على من يغلب ظننا أنه لا يأكله ، ونرشد الى الطريق من نظن أنه لا يقبل ، ويحسن ذلك منا مع غلبة الظن . وكان طريق حسنه أو قبحه المنافع والمضار قام الظن فيه مقام العلم .

ولابد من انقطاع التكليف ، والا لانتقض الغرض من التعريض للثواب ، والحي المكلف هو هذه الجملة المشاهدة ، لان الادراك يقع بكل عضو منها ، ويبتدىء الفعل في أطرافها ، ويخف عليها اذا حمل باليدين ما يثقل ويتعذر اذا حمل باليد الواحدة . وما يعلم الله تعالى أن المكلف يختار عنده الطاعة ويكون الى اختيارها أقرب ، ولولاه لم يكن من ذلك يجب أن يفعله ، لان التكليف يوجب ذلك ، قياساً الى من دعي الى طعام وغلب على ظنه أن من دعاه اليه لا يحضر ببعض الافعال التي لامشقة فيها ، وهذا هو المسمى (اطفأ) .

ولا فرق في الوجوب بين اللطف والتمكين ، وقبح منع أحدهما كقبح منع الآخر .

والاصح فيما يعود الى الدنيا غير واجب ، لانه لو وجب لادى الى وجوب ما لا يتناهى ، ولكان القديم تعالى غير منك في حال من الاحوال بالواجب .

وقد يفعل الله الالم في البالغين والاطفال والبهاائم . ووجه حسن ذلك في الدنيا : لانه يتضمن اعتباراً يخرج به من أن يكون عبثاً أو عوضاً يخرج به من أن يكون ظلاماً . فأما المفعول منه في الآخرة فوجه حسن فعله الاستحقاق فقط . ولا يجوز أن يحسن الالم للعوض فقط ، لانه يؤدي الى حسن ايلام الغير بالضرب ، لالشيء الا لا يصل النفع واستيجار من ينقل الماء من نهر الى نهر آخر ، لا لغرض بل للعوض .

ولا اعتبار في حسنه للتراضي ، لان التراضي انما يعتبر فيما يشتهه من المنافع ، فأما ما لا يشبهه في اختيار العقلاء لمثله اذا عرفوه لبلوغه أقصى المبالغ فلا اعتبار فيه بالتراضي .

ولا يجوز أن يفعل الله تعالى الالم لدفع الضرر من غير عوض عليه ، كما يفعل أحدنا بغيره . والوجه فيه : أن الالم انما يحسن لدفع الضرر في الموضع الذي لا يدفع الا به ، والقديم تعالى قادر على دفع كل ضرر عن المكاف من غير أن يؤلمه ، والعوض هو النفع المستحق العاري من تعظيم واجلال . والعوض منقطع ، لانه جار مجرى المثامنة والارش ، فلو كان دائماً لكان العلم بدوامه شرطاً في حسنه ، فكان لا يحسن من أحدنا تحمل الالم لعوض كما لا يحسن تحمل ذلك من غير عوض وأما فعل من الالم بأمره تعالى ، والعوض على غيره بالتعويض له . نحو من عرض طفلاً للبرد الشديد فتألم بذلك ، فالعوض هاهنا على المعوض للالم على فاعل الالم ، وصار ذلك الالم كأنه من فعل المعوض .

والاولى أن يكون من فعل الالم على وجه الظلم منا لغيرنا في الحال مستحقاً من العوض المبلغ الذي لم يستحق فعله عليه .

والوجه في ذلك : أنه لو لم يكن لذلك مستحقاً لم يكن الانتصاف منه ممكناً مع وجوب الانتصاف ، بخلاف ما قال أبو هاشم ^١ ، فإنه أجاز أن يكون ممن لا يخرج من الدنيا الا وقد استحق ذلك ، وقد كلف الله تعالى من أكمل عقله النظر في طريق معرفته .

ثم وهذا الواجب أول الواجبات على العاقل ، لان جميعها عند السائل يجب تأخيرها أو يجوز ذلك فيه .

ووجه وجوب هذا النظر : وجوب المعرفة التي يؤدي اليها . ووجه وجوب المعرفة : أن العلم باستحقاق الثواب والعقاب الذي هو لطف في فعل الواجب العقلي لا يتم الا بحصول هذه المعرفة ، ومالا يتم الواجب الا به واجب .

والنظر هو الفكر ، ويعلمه أحدنا من نفسه ضرورة ، وانما يجب على هذا النظر اذا خاف من تركه وإهماله ، وانما يخاف الضرر بالتخويف من العباد اذا كان ناشئاً بينهم ، أو بأن يتبدى في الفكر في أمارة الخوف من ترك النظر ، أو بأن يخطر الله تعالى بباله ما يدعوه الى النظر ويخوفه من الإهمال . والاولى في الخاطر أن يكون كاملاً خفياً يسميه وان لم يميزه ، والنظر في الدليل على الوجه الذي يدل سبب تولد العلم ، لانه يحدث بحسبه فجري في أنه مولود

(١) أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان الجبائي : رأس الفرقة البهشية المعروفة ، وكان هو وابوه من رواساء المعتزلة ، ولهما مقالات على مذهب الاعتزال ، ولهما آراء انفردا بها عن أصحابها ، وانفرد هو وابوه ايضاً كل واحد منهما عن الآخر بمسائل ، ولد سنة ٢٤٧ هـ وتوفي سنة ٣٢١ هـ ودفن ببغداد . ميزان الاعتدال ٢/٦١٨ ، وفیات الأعيان ٢/٣٥٦ ، الاعلام للزركلي ٤/١٣٠ ، الكنى والالقباب ٢/١٢٦ ، الملل والنحل ١/١٠٣ - ١١٢ .

مجرى الضرب والالم .

والمستحق بالافعال : مدح ، وثواب ، وشكر ، وذم ، وعقاب ، وعوض .
فأما المدح فهو القول المنبىء عن عظم الممدوح ، وأما الثواب فهو النفع
المستحق المقارن للتعظيم والاجلال ، وأما الشكر فهو الاعتراف بالنعمة مع
ضرب من التعظيم ، وأما الذم فهو ما انبأ عن ايضاع المذموم ، وأما العقاب فهو
الضرر المستحق المقارن للاستخفاف والاهانة ، وأما العوض فهو النفع الحسن
الخالي من تعظيم وتبجيل ، ويستحق بفعل الواجب وماله صفة الندب وبالتحرز
من القبيح ، ويستحق الثواب بهذه الوجوه الثلاثة اذا اقترنت بها المشقة ويستحق
الشكر المنعم والاحسان ، فأما العبادة فهي ضرب من الشكر وغاية فيه ، فلهذا
لم نفردا بالذكر ، فأما الذم فيستحق بفعل القبيح وبأن لا يفعل الواجب ، وأما
العقاب فيستحق بهذين الوجهين معاً بشرط أن يكون للفاعل اختيار ما استحق
به ذلك على ما فيه مصلحته ومنفعته .

وانما قلنا انه يستحق الذم على الاخلال بالواجب وانه جهة في استحقاق
الذم كالقبح لان العقلاء يعقلون الذم بذلك كما يعقلونه بالقبيح ، ولانهم يذمونه
اذا علموه غير فاعل للواجب عليه وان لم يعلموا سواه ، والمطيع منا يستحق
بطاعته الثواب مضافاً الى المدح ، لانه تعالى كلفه على وجه يشق ، فلا بد
من المنفعة ، ولا تكون هذه المنفعة من جنس العوض ، لان العوض
يحسن الابتداء بمثله ، ويستحق احدنا بفعل القبيح والاخلال بالواجب
العقاب مضافاً الى الذم ، لانه تعالى أوجب عليه الفعل وجعله شاقاً ، والايجاب
لا يحسن لمجرد النفع فلا بد من استحقاق ضرر على تركه ، ولا دليل في العقل
على دوام الثواب والعقاب وانما المرجع في ذلك الى السمع ، والعقاب

يحسن التفضل باسقاطه ويسقط بالعفو لانه حق الله تعالى اليه قبضه واستيفاءه ،
ويتعلق باستيفائه ضرر فأشبه الدين .

ولانحابط بين مجراه وقبول التوبة ، واسقاط العقاب عندها تفضل من الله
تعالى ، والوجه الذي ذكرناه من فقد التنافي .

ومن جمع بين طاعة ومعصية اجتمع له استحقاق المدح والثواب بالطاعة
والذم والعقاب بالمعصية ، وفعل ذلك به على الوجه الذي يمكن .

وعقاب الكفار مقطوع عليه بالاجماع ، وعقاب فساق أهل الصلاة غير
مقطوع عليه ، لان العقل يجيز العفو عنهم ولم يرد سمع قاطع بعقابهم . وما يدعى
من آيات الوعيد وعمومها مقدوح فيه بأن العموم لا ينفرد بصيغة خاصة في اللغة ،
ولان آيات الوعيد مشروطة بالثابت ومن زاد ثوابه عندهم ، وما اوجب هذين
الشرطين بوجب اشتراط من تفضل الله تعالى بالعفو عنه . وهذه الايات أيضاً معارضة
بعموم آيات أخرى ، مثل قوله تعالى : « ويغفر مادون ذلك لمن يشاء » ^١ « وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم » ^٢ و « ان الله يغفر الذنوب جميعاً » ^٣ .

وشفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما هي في اسقاط عقاب العاصي
لافي زيادة المنافع ، لان حقيقة الشفاعة تختص بذلك من جهة انها لو اشتركت
لكننا شافعين في النبي « ص » اذا سألنا في زيادة درجاته ومنازله .
واذا بطل التحابط فلا بد فيمن كان مؤمناً في باطنه من أن يوافي بالايمان ،
والا أدى الى تعذر استيفاء حقه من الثواب .

(١) سورة النساء : ٤٨ .

(٢) سورة الرعد : ٦ .

(٣) سورة الزمر : ٥٣ .

ونسَمي من جمع بين الايمان والفسق مؤمناً بإيمانه فاسقاً بفسقه لان الاشتقاق يوجب ذلك ، ولو كان لفظ « مؤمن » منتقلاً الى استحقاق الثواب والتعظيم -- كما يدعى -- يوجب تسميته به ، لانه عندنا يستحق الثواب والتعظيم وان استحق العقاب .

والامر بالمعروف ينقسم الى واجب وندب ، فما تعلق منه بالواجب كان واجباً [وما تعلق منه بالندب كان ندباً] .

والنهي عن المنكر كله واجب عند الشرط ، لان المنكر لا ينقسم انقسام المعروف ، وليس في العقل دليل على وجوب ذلك الا اذا كان على سبيل دفع الضرر ، وانما المرجع في وجوبه الى السمع .
وشرائط انكار المنكر : أن يعلمه منكراً ، ويجوز تأثير انكاره ، وبزول الخوف على النفس وما جرى مجراها ، ولا يكون في انكاره مفسدة .

باب

(ما يجب اعتقاده في النبوة)

متى علم الله سبحانه أن لنا في بعض الافعال مصالح وأطافاً اوفيهما ما هو مفسدة في الدين والعقل لا يدل عليها وجب بعثة الرسول لتعريفه ، ولا سبيل الى تصديقه الا بالمعجز .

وصفة المعجز : أن يكون خارقاً للعادة ، ومطابقاً لدعوى الرسول ومتعلقاً بها ، وأن يكون متعذراً في جنسه أو صفته المخصوصة على الخلق ، ويكون من فعله تعالى أو جاريماً مجرى فعله تعالى ، واذا وقع موقع التصديق فلا بد من

دلالته على المصدق والا كان قبيحاً .

وقد دل الله تعالى على صدق رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالقرآن لان ظهوره من جهته معلوم ضرورة ، وتحديه العرب والعجم^١ معلوم أيضاً ضرورة، وارتفاع معارضته أيضاً بقريب من الضرورة، فان ذلك التعذر معلوم بأدنى نظر، لانه لولا التعذر لعرض، ولولا أن التعذر خرق العادة توقف على انه لدلالة في تعذر معارضته. فاما أن يكون القرآن من فعله تعالى على سبيل التصديق له فيكون هو العلم المعجز ، أو يكون تعالى صرف القوم عن معارضته فيكون الصرف هو العلم الدال على النبوة ، وقد بينا في كتاب الصرف^٢ الصحيح من ذلك وبسطناه .

وكل من صدقه نبينا من الانبياء المتقدمين فانما علينا تصديق نبوته بخبره، ولولا ذلك لما كان اليه طريق العلم .

ونسخ الشرائع جوائز في العقول لاتباع الشريعة للمصلحة التي يجوز تغييرها وتبديلها .

وشرع موسى عليه السلام وغيره من الانبياء منسوخ بشريعة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، وصحة هذه النبوة دليلها يكذب من ادعى أن شرعه لا ينسخ.

(١) في قوله تعالى « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » [الاسراء / ٨٨] .

(٢) قال الشيخ آغا بزرك الطهراني في كتابه الذريعة : كتاب الصرفة الموسوم بـ « الموضح » عن وجه اعجاز القرآن . . . قال النجاشي بعد تسميته كتاب الموضح عن وجه اعجاز القرآن : وهو الكتاب المعروف بالصرفة ، وعبر السيد نفسه عن هذا الكتاب بالصرف في كتابه « جمل العلم والعمل » .

باب

(مايجب اعتقاده في الامامة ومايتصل به)

الامامة في كل زمان لقرب الناس من الصلاح وبعدهم عن الفساد عند وجود الرؤساء المهيبين .

وأوجب في الامام عصمته ، لانه لو لم يكن كذلك لكانت الحاجة اليه فيه ، وهذا يتناهى من الرؤساء ، والانتهاى الى رئيس معصوم .

وواجب أن يكون أفضل من رعيته وأعلم ، لقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه في العقول . فاذا رجبت عصمته وجب النص من الله تعالى عليه وبطل اختيار الامامة ، لان العصمة لا طريق للانام الى العلم بمن هو عليها .

فاذا تقرر وجوب العصمة فالامام بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، لاجماع الامة على نفي القطع على هذه الصفة في غيره عليه السلام ممن ادعى الامامة في تلك الحال ، وخبر الغدير^١ وخبر غزوة تبوك^٢ يدلان على ما ذكرناه من النص عليه ، وانما

(١) مختصر حديث الغدير : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينما كان راجعاً من حجة الوداع وصل الى موضع يقال له «غدير خم» فنزلت عليه قوله تعالى «يا أيها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته» [المائدة/ ٦٧] فجمع الرسول صحابته الذين كانوا معه - وكان عددهم مائة وعشرين ألف او ثمانين ألفاً - فأخذ بيد علي عليه السلام ورفع خبطه خطبة طويلة وقال في جملة ما قال « من كنت مولاه فعلى مولاه ،

عدل عن المطالبة والمنازعة وأظهر التسليم والانقياد للتقية، والخوف على النفس
والاشفاق من فساد في الدين لا يثلافاه ' .

اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله . . . » - راجع تفاصيل
هذا الحديث وطبقات الراويين له من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين الى عصرنا الحاضر
في كتاب الغدير ج ١ .

(٢) تبوك موضع بين المدينة والشام ، ولما اراد صلى الله عليه وآله الخروج الى
غزوة تبوك استخلف أمير المؤمنين عليه السلام في أهله وولده وأزواجه ومهاجره وقال له
« يا علي ان المدينة لاتصلح الا بي أوبك » وبقي على عليه السلام في المدينة وخرج الرسول
صلى الله عليه وآله الى الغزوة ، ولكن المنافقين أخذوا يرجفون بعلي ، فلما بلغ ارجافهم
به لحق بالنبي وقال له : يا رسول الله ان المنافقين يزعمون انك خلفتني استمقلا ومقتاً .
فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أرجع يا أخي الى مكانك ، فان المدينة لاتصلح
الا بي اوبك فأنت خليفتي في أهل بيتي ودار هجرتي وقومي ، أما ترضى يا علي أن تكون
منى بمنزلة هارون من موسى الا انه لاني بعدي ، وهذا الحديث يعرف بحديث المنزلة .
أنظر مصادر هذا الحديث في كتاب المراجعات ص ١٣٩ - ١٤٢ والاستيعاب ١٠٩٧/٣ .
(١) قال عليه السلام في الكتاب الذي أرسله مع مالك الاشتر الى أهل مصر : « أما
بعد ، فان الله سبحانه بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم نذيراً للعالمين ومهيماً على
المرسلين ، فلما مضى عليه السلام تنازع المسلمون الامر من بعده ، فوالله ما كان يلقي في روعي
ولا يخطر ببالى أن العرب تززع هذا الامر من بعده عن أهل بيته ولا انهم منحوه عنى من
بعده ، فما راعنى الا انثيال الناس على فلان يبايعونه ، فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة
الناس قد رجعت عن الاسلام يدعون الى محق دين محمد ، فخشيت ان لم انصر الاسلام
وأهله أن ارى فيه ثلماً أوهدماً تكون المصيبة به على أعظم من فوت ولا يتكم التي انما
هى متاع أيام قلائل يزول منها ما كان كما يزول السراب أو كما يتقشع السحاب ، فنهضت
في تلك الاحداث حتى زاح الباطل وزهق واطمأن الدين وتنهت [نهج البلاغة ١٣١/٣] .

كتاب الطهارة

(وتوابعها)

فصل

(في أحكام المياه)

كل ماء على أصل الطهارة الآن يخالطه - وهو قليل - نجاسة فينجس، أو يتغير - وهو كثير - أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة .
وحد القليل ما نقص عن كر ، والكثير ما بلغه وزاد عليه . وحد الكر ما قدره ألف ومائتا رطل بالمدني .
والماء الذي يستعمل في إزالة الحدث من وضوء وغسل طاهر [و] مطهر يجوز التوضي به والاغتسال به مستقلا .

(١) في « ش » : أو زاد .

(٢) في « ش » : أو غسل .

وموت ما لانفس له كالذباب والجراد وما أشبههما في الماء قليلا كان أو كثيراً لا ينجسه .

وسؤر الكفار من اليهود والنصارى ومن يجري مجراهم^١ نجس، ولا بأس بسؤر الجنب والحائض. ويجوز الوضوء بسؤر [جميع] البهائم ما أكل لحمه وما لا يؤكل الأسؤر الكلب والخنزير ، ويكره الجلال من البهائم . ويغسل الاناء من ولوغ الكلب بثلاث^٢ مرات احداهن بالتراب .

باب^٣

(في الاستنجاء وكيفية الوضوء والغسل)

الاستنجاء واجب لا يجوز الاخلال به ، والجمع بين الحجارات^٤ والماء أفضل، ويجزى الاقتصار على الحجارة ، وأفضل منه الاقتصار على الماء. ولا يجوز في البول الا الماء دون الحجر . والمسنون في عدد الاحجار ثلاثة . ولا يجوز أن يستقبل القبلة أو^٥ يستدبرها ببول ولا غائط .
والسنة الواجبة^٦ في الوضوء بالماء واغتسال به وفي التيمم عند فقد الماء.

(١) في « ش » : مجراه .

(٢) في « ش » : ثلاث .

(٣) في « ش » : فصل .

(٤) في « ش » : الحجارة .

(٥) في « ش » : ولا .

(٦) في « ش » : والنية واجبة .

وفرض الوضوء غسل الوجه من قصاص شعر الرأس الى محاذي شعر الذقن طولاً ، ومسا دارت عليه الابهام والوسطى عرضاً ، وغسل اليدين من المرفقين الى أطراف الاصابع ، ومسح ثلاث أصابع [من] مقدم الرأس ويجزي اصبع واحد ، ومسح ظاهر القدمين من الاصابع الى الكعبين اللذين هما في وسط القدم عند معقد الشراك ، والفرض هو مرة واحدة ، والتكرار مستحب في العضوين المغسولين مرتين بلا زيادة عليهما ^١ ، ولاتكرار في الممسوح . ولا يجوز المسح على الخفين ولا ما شبههما مما يستر عضواً من أعضاء الطهارة . والترتيب واجب في الوضوء وغسل الجنابة والتيمم ، فمن أخل به استدركه . والمواالة واجبة في الوضوء [و] غير واجبة في الغسل . وعلى المغتسل من جنابة وغيرها ^٢ ايصال الماء على جميع البشرة الطاهرة ^٣ وأعضائه ، وليس عليه غسل داخل أنفه وفمه ، ويقدم غسل رأسه ثم ميا من جسده ثم ميا سره حتى يتم جميع ^٤ البدن . ويستبيح بالغسل الواجب الصلاة من غير وضوء ، وانما الوضوء في غير الاغسال الواجبة .

فصل

(في نواقض الطهارة)

الاحداث الناقضة للطهارة على ضربين : ضرب يوجب الوضوء كالبول ،

(١) في « ش » : عليها .

(٢) في « ش » : أو غيرها .

(٣) في « ش » : بشرته الظاهرة .

(٤) في « ش » : ميا سرهائم جميع .

والغائط، والريح، والنوم الغالب على الحاستين وما أشبهه من الجنون والمرض والضرب الثاني يوجب الغسل كإزالة الماء الدافق على جميع الأحوال ، والجماع في الفرج وإن لم ينزل ، والحيض ، والاستحاضة ، والنفاس ، وقد ألحق بعض أصحابنا مس الميت .

وجميع ما ذكرناه ينقض التيمم ، وينقضه أيضاً التمكن من استعمال الماء ، كأن تيمم ثم وجد ماءً أيتمكن من استعماله ، فإن طهارته الأولى تنتقض بذلك ، وليس تنتقض بغير ما عدناه فلا معنى لتعداده .

فصل

(في التيمم وأحكامه)

إنما يجب التيمم عند فقد الماء الطاهر ، أو تعذر الوصول إليه مع وجوده لبعض الأسباب ، أو بالخوف على النفس من استعماله في سفر أو حضر . ولا يجوز التيمم إلا عند تضيق [وقت] الصلاة ، ويجب طلب الماء والاجتهاد في تحصيله .

وأما كيفيته : فهو أن يضرب براحتيه ظهر الأرض باسطألهما ، ثم يرفعهما وينفض باحدهما الأخرى ، ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه ، ثم يمسح بكفه اليسرى ظاهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ويمسح بكفه اليمنى ظاهر كفه اليسرى على هذا الوجه ، ويجزيه ما ذكرناه في

(١) في « ش » : ما .

تيممه ان كان عن جنابة وما^١ أشبهها أثناء ما ذكرناه من الضربة ومسح الوجه واليدين .

والتيمم بالتراب الطاهر ، ويجوز بالجص والنورة ، ولا يجوز بالزرنبخ وما أشبهه من المعادن ، ويجوز التيمم بغبار ثوبه وما يجري مجراه بعد أن يكون الغبار من الجنس الذي يجوز التيمم بمثله .

ويصلي بالتيمم الواحد ماشاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث أو يتمكن من الماء .

ومن دخل في الصلاة بتيمم ثم وجد الماء ، فان كان قد ركع مضى فيها وان لم يركع انصرف وتوضأ ، فقد روي أنه اذا كبرت تكبيرة الاحرام مضى فيها.

فصل ٢

(في الحيض والاستحاضة والنفاس)

أقل أيام الحيض ثلاثة ، وأكثرها عشرة ، وأقل الطهر عشرة أيام ، وما زاد على الحيض فهو استحاضة .

والمستحاضة تترك الصلاة أيام حيضها المعتاد وتصلي في باقي الايام ، وان لم يحصل لها تلك الايام رجعت الى صفة الدم ، لان دم الحيض غليظ يضرب الى السواد ، يتبع خروجه حرقة . ودم الاستحاضة رقيق بارد يضرب الى الصفرة . والمستحاضة تحتشي بالقطن . وان لم يثقب القطن ، كان عليها تغيير ما تحتشي

(١) في « ش » : أو ما .

(٢) من هنا الى اول فصل في الاذان والاقامة ساقط عن المطبوع . ونحن نقلناه عن

« ش » .

به عند كل صلاة وتجديد الوضوء لكل صلاة . فان ثقب ورشح ولم يسلم كان عليها تغييره في أوقات الصلاة وتغتسل لصلاة الفجر وتتوضأ وتصلى باقي الصلاة بوضوء مجرد من غير اغتسال .

وان ثقب الدم القطن وسال كان عليها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل ووضوء، وتفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء الآخرة، ومثل ذلك في صلاة الليل وصلاة الفجر وتغير القطن في ذلك .

كتاب الصلاة

فصل

(في مقدمات الصلاة من لباس وغيره)

ويجب على المصلي ستر عورته ، وهما قبله ودبره . وعلى المرأة أن تغطي رأسها في الصلاة ، وليس عليها ذلك إذا كانت أمة .

وتجوز الصلاة في وبر وشعر وصوف ما أكل لحمه من الحيوان أو جلده إذا ذكاه الذبح ، ولا تجوز فيما لا يؤكل لحمه ، ولا في جلود الميتة ولو دبغت ، وتجوز الصلاة في الخز الخالص ، ولا تجوز في الأبريسم المحض للرجال دون النساء .

ولا تجوز الصلاة في ثوب فيه نجاسة ، إلا الدم خاصة ، فإنه يعتبر به قدر الدرهم ، فما بلغه لا تجوز فيه الصلاة ، وما نقص منه جازت فيه . ودم الحيض قليله ككثيره في وجوب تجنبه .

ولاتجوز الصلاة في ثوب مغصوب ولا المكان المغصوب .
والسجود يجب أن يكون على الأرض الطاهرة ، وعلى كل ما أنبتته إلا ما
أكل ولبس . ولا بأس بالسجود على الفرطاس الخالي من الكتابة، فإنها بما شغلت
المصلي .

وعلى المصلي أن يتوجه الى الكعبة اذا كان بمكة، وذلك بالحضور والقرب
وان كان بعيداً تحوى جنتها وصلى على ما يغلب ظنه أنه جهة الكعبة .
ومن أشكلت عليه جهة القبلة لغيم أو غيره من الأسباب وفقد سائر الامارات
كان عليه ان يصلي الى أربع جهات : يمينه وأمامه وشماله وورائه تلك الصلاة
بعينها ، وينوي بكل صلاة في جهة أداء تلك الصلاة .
فان لم يتمكن من الصلاة الى الجهات الأربع لمانع صلى مع تساوي
الجهات في ظنه الى أي جهة شاء .

ومن تحرى القبلة وأخطأها وظهر له ذلك بعد صلاته أعاد في الوقت ، فان
خرج عن الوقت فلا اعادة عليه . وقد روي : أنه ان كان استدبر القبلة أعاد على
كل حال .

فصل

(في حكم الاذان والاقامة)

الاذان والاقامة يجبان على الرجال دون النساء في كل صلاة جماعة في
سفر أو حضر ، ويجبان عليهم فرادى سراً وحضراً في الفجر والمغرب وصلاة
الجمعة .

والاقامة من السنن المؤكدة ، وان كانت بحيث ذكرنا وجوبها أوكد من

سائر المواضع .

وكيفية الاذان : « الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا اله الا الله . أشهد أن لا اله الا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حي على الصلاة . حي على الصلاة . حي على الفلاح . حي على الفلاح . حي على خير العمل . حي على خير العمل . الله أكبر . الله أكبر . لا اله الا الله . لا اله الا الله » هذه ثمانية عشر فصلاً .

والاقامة سبعة عشر فصلاً ، لان فيها نقصان ثلاثة فصول عن الاذان وزيادة فصلين ، فالنقصان تكبيرتان من الاربع الاول ، واسقاط واحدة من لفظ « لا اله الا الله » في آخره ، والزيادة أن يقول بعد « حي على خير العمل » : « قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة » .

والاذان يجوز بغير وضوء ، ولا استقبال القبلة ، ولا يجوز ذلك في الاقامة ، والكلام في خلال ذلك جائز ، ولا يجوز أذان الصلاة قبل دخول وقتها ، وقد روي جواز ذلك في الفجر خاصة ^١ .

ويستحب للمصلي مفرداً أن يفصل بين الاذان والاقامة بسجدة أو خطوة .

باب

(في أعداد الصلوات المفروضة)

المفروض في اليوم واللييلة خمس صلوات : صلاة الظهر ، وهي للمقيم

(١) روى الكليني في الكافي ٣/ ٣٠٦ عن الحلبي أنه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الاذان قبل الفجر ؟ فقال : اذا كان في جماعة فلا ، واذا كان وحده فلا بأس .

ومن لم يتكامل له شرائط التقصير من المسافرين أربع ركعات، بتشهدين الأول بغير تسليم والثاني بتسليم. والعصر بهذا العدد والصفة، والمغرب ثلاث ركعات بتشهد بعد الأولتين بغير تسليم وتشهد بعد الثلاث^١ مع التسليم، والعشاء الآخرة بصفة عدد الظهر والعصر، وصلاة الفجر ركعتان بنشهد في الثانية وتسليم. فهذه سبع عشرة ركعة تجب على كل مقيم من الرجال والنساء .

والنوافل المسنونة للمقيمين في اليوم واللييلة أربع وثلاثون ركعة : منها عند زوال الشمس ثمان ركعات بتشهد في كل ركعتين وتسليم ، وثمان ركعات عقيب الظهر وقبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب ، وركعتان من جلوس تحسبان واحدة بعد العشاء الآخرة، وثمان ركعات نوافل الليل، وثلاث ركعات الشفع والوتر ، وركعتان نافلة الفجر .

فصل

(في كيفية أفعال الصلاة)

نية الصلاة واجبة ، والتوجه الى القبلة واجب ، وتكبيرة الاحرام واجبة ، فان اقتصر عليها أجزاءه، ومن كبر سبعا يسبح بينهن كان أكمل^٢ له، واذا كبر أرسل يديه ولا يضع واحدة على الأخرى .

ويفتح الصلاة بالتوجه فيقول « وجهت وجهي للذي فطر السماوات والارض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين، ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي

(١) في « ش » : الثالثة .

(٢) في « ش » : أفضل .

لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين » .

ثم يتعوذ ويفتح^١ القراءة بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » يجهر بها في كل صلاة جهرًا كانت أو اخفًا ، ويقرأ الحمد وسورة معها .

ويجتنب عزائم السجود، وهن ألم فصلت وحم وسورة النجم وقرأ باسم ربك ، لان فيهن سجوداً واجباً ، ولا يجوز أن يزاد في صلاة الفريضة .

فاذا فرغ من قراءته ركع ماداً لعنقه مستوياً^٢ لظهره فاتحاً لابطيه ، ويملاً^٣ كفيه من ركبتيه ، ويسبح في الركوع فيقول « سبحان ربي العظيم وبحمده » ان شاء سبعا وان شاء خمسا وان شاء ثلاثا، فهو أكمل من الواحدة، وهي تجزي . ثم يرفع رأسه ويقول « سمع الله لمن حمده ، الحمد لله رب العالمين » ويستوي قائماً منتصباً .

ثم يكبر رافعاً يديه ولا يجاوز بهما شحمتي أذنيه ، ويهوي الى السجود ويتلقى الارض بيديه معاً قبل ركبتيه، ويكون سجوده على سبعة أعضاء: الجبهة، ومفصلي الكفين عند الزندين، وعيني الركبتين، وطرفي ابهامي الرجلين . والارغام بطرف الانف مما يلي الحاجبين من وكيد السنن ، ويسبح في السجود فيقول « سبحان ربي الاعلى وبحمده » ما بين الواحدة الى السبع .

ثم يرفع رأسه من السجود رافعاً يديه من السجود بالتكبير، ويجلس متمكناً على الارض فيقول بين السجدين « اللهم اغفر لي وارحمني » .

ثم يسجد الثانية على ما وصفناه ويرفع رأسه مكبراً ويجلس متمكناً .

ثم ينهض الى الركعة الثانية وهو يقول « بحول الله وقوته أقوم وأقعد » . فاذا فرغ من القراءة في الثانية بسط كفيه حيال وجهه للقنوت ، وقد روي

(١) في « ش » : يستفتح .

(٢) في « ش » : مسوياً .

أنه يكبر للقنوت ، والقنوت مبني على حمد الله والثناء عليه والصلاة على نبيه وآله صلى الله عليهم ، ويجوز أن يسأل في حاجته ^١ .

وأفضل ما روي في القنوت « لا اله الا الله الحليم الكريم ، لا اله الا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب السماوات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما وما فوقهن وما تحتهن ورب العرش العظيم ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين » .

ويقت في كل صلاة من فرض ونفل، وهو في الفرائض وفيما جهر بالقراءة فيه منها أشد تأكيداً، وموضعه بعد القراءة من الركعة الثانية وفي المفردة من الوتر. والتشهدان جميعاً الاول والثاني، يقول في الاول « بسم الله وبالله، والحمد لله، والاسماء الحسنی كلها لله، أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ، اللهم صل على محمد وآل محمد كأفضل ماصليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد » .

والركعتان الاخيرتان من الظهر والعصر والعشاء الاخرة والثالثة من المغرب أنت مخير فيهن بين قراءة الحمد وبين عشر تسبيحات، تقول « سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله » ثلاث مرات وتزيد في الثالثة « الله اكبر » .

وصفة التشهد الثاني تقول « التحيات لله الصلوات الطيبات الطاهرات الزاكيات » .

وتشهد^٢ وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكرناه في التشهد

(١) في « ش » : يسأل الله عز وجل حاجته .

(٢) في « ش » : ثم يتشهد .

الاول ثم تقول « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » .

ثم تسليم تسليم واحدة مستقبل القبلة، وينحرف بوجهه قليلا الى يمينه ان كان منفرداً أو اماماً ، أو^١ كان مأموماً تسلم تسليمتين على يمينه وعن شماله، الا أن تكون جهة شماله خالية من مصلى فيسلم عن يمينه خاصة .
وأدنى مايجزي من التشهدين: الشهادتان، والصلاة على محمد النبي وآله.

فصل

(فيما يجب اجتنابه في الصلاة وحكم ما يعرض فيها)

لا يجوز للمصلي اعتماد الكلام في الصلاة بماخرج عن قرآن أو تسبيح ، ولا يقهقه ، ولا يبصق الا أن يغلبه . وفي الجملة لا يفعل فعلا كثيراً يخرج عن أفعال الصلاة .

ويجوز أن يقتل الحية والعقرب اذا خاف ضررهما .
فان عرض غالباً له من قىء أو رعاف أو ماأشبه ذلك مما لا ينقض الطهارة كان عليه أن يغسله ويعود وبني^٢ على صلاته بعد أن لا يكون استدبر القبلة أو أحدث ما يوجب قطع الصلاة .
وان تكلم في الصلاة ناسياً فلا شيء عليه .

(١) في « ش » : وان .

(٢) في « ش » : فيني .

فصل

(في أحكام السهو)

كل سهو عرض والظن غالب فيه فالعمل ما غلب عليه الظن، وانما يحتاج الى تفصيل أحكام السهو عند اعتدال الظن وتساويه ، فالسهو المعتدل فيه الظن على ضربين ^١ :

فمنه ما يوجب إعادة الصلاة كالسهو في الاوليين من كل فرض أو فريضة الفجر أو المغرب أو الجمعة مع الامام أو صلاة السفر .

أو سهو في تكبيرة الافتتاح ثم لم يذكره حتى يركع، والسهو عن الركوع ولا يذكره حتى يسجد ، والسهو عن سجدين في ركعة ثم يذكر ذلك وقد ركع الثانية .

أو ينقص ساهياً من الفرض ركعة أو أكثر، أو يزيد في عدد الركعات ثم لا يذكر حتى ينصرف بوجهه عن القبلة .

أو شك وهو في حال الصلاة ولم يدركم صلى ولا يحصل شيئاً من العدد . ويجب إعادة الصلاة على من ذكر أو أيقن أنه دخل فيها بغير وصف ، أو صلى في ثوب نجس وهو يقدر على طاهر ، أو ثوب مغصوب ، أو في مكان مغصوب ، أو سها فصلى الى غير القبلة .

ومن السهو ما لا حكم له ووجوده كعدمه، وهو الذي يكثر ويتواتر فيبلغ حكمه، أو يقع في حال قدمضت وأنت في غيرها، كمن شك في تكبيرة الافتتاح وهو في حال القراءة أو هو راكع ، أو في الركوع وهو ساجد .

(١) في « ش » : ضروب .

ولا حكم للسهو في النوافل ، ولا حكم للسهو في السهو .

ومن السهو ما يوجب تلافيه في الحال ، كمن سها عن قراءة الحمد حتى ابتداء بالسورة الاخرى ، فيجب عليه قطع السورة والابتداء بالفاتحة .

وان سها عن تكبيرة الافتتاح وذكرها وهو في القراءة قبل أن يركع فعليه أن يكبر ثم يقرأ .

وان سها عن الركوع وذكر وهو قائم أنه يركع وكذلك ان نسي سجدة من السجدين وذكرها في حال قيامه وجب عليه أن يرسل نفسه ويسجدها ثم يعود الى القيام ، فان لم يذكرها حتى ركع الثانية وجب أن يقضيها بعد التسليم وعليه سجدتا السهو .

وان سها عن التشهد الاول حتى قام وذكره قائماً كان عليه أن يجلس ويتشهد ، وكذلك ان سلم ساهياً في الجلوس للتشهد الاخير قبل أن يتشهد أو قبل الصلاة على النبي وآله وذكر ذلك وهو جالس من غير أن يتكلم فعليه أن يعيد التشهد أو ما فاته منه .

ومن السهو ما يوجب الاحتياط للصلاة ، كمن سها فلم يدر أركع أم لم يركع وهو قائم وتساوت ظنونه ، فعليه أن يركع ليكون على يقين ، فان ركع ثم ذكر في حال الركوع أنه قد كان ركع فعليه أن يرسل نفسه للسجود من غير أن يرفع رأسه ولا يقيم صلبه ، فان ذكر بأنه قد كان ركع بعد انتصابه كان عليه إعادة الصلاة لزيادته فيها فليسجد سجدة .

وكذلك الحكم فيمن سها فلم يدر أسجد اثنتين أم واحدة عند رفع رأسه وقبل قيامه .

ومن سها فلم يدر أثنتين صلى أم ثلاثاً واعتدلت ظنونه فليبن على الثلاث

ثم يأتي بعد التسليم بركعتين جالساً تقوم مقام واحدة ، فان تبين^١ النقصان كان فيما فعله تمام صلاته، وان تبين على الكمال كانت الركعتان نافلة ، فان شاء بدلا من الركعتين من جلوس أن يصلي ركعة واحدة من قيام يتشهد فيها ويسلم جاز له ذلك .

فان سها بين اثنتين وأربع فليبن على أربع ، فاذا سلم قام فصلي ركعتين .
فان سها بين ركعتين وثلاث وأربع بنى على الأربع ثم سلم ثم قام فصلي ركعتين ، فاذا سلم منها صلى ركعتين من جلوس .

ومن السهو ما يجب فيه جبر الصلاة ، كمن سها عن سجدة من السجدين ثم ذكرها بعد الركوع في الثانية فعليه اذا سلم قضاء تلك السجدة ويسجد سجدي السهو .

ومن نسي التشهد الاول ثم ذكر بعد الركوع في الثالثة قضى بعد التسليم ويسجد سجدي السهو ، ومن تكلم في الصلاة ساهياً بما لا يجوز مثله فيها فعليه سجدة السهو ، ومن قعد في حال قيام أو قام في حال قعود^٢ فعليه سجدة السهو، ومن لم يدر صلى أربعاً أو خمساً واعتدلت الظنون^٣ منه فعليه أيضاً سجدة السهو .

وهما سجدة بعد التسليم بغير ركوع ولا قراءة، يقول في كل واحدة منهما « بسم الله وبالله، اللهم صل على محمد وآل محمد » ويتشهد تشهداً خفيفاً ويسلم .

(١) في « ش » : كان ثابتاً . بانياً .

(٢) كتب الامام الشيخ آغا بزرك في نسخه « يعنى في محل قيام وكذا في محل قعود » .

(٣) في « ش » : ظنونه .

فصل

(في أحكام قضاء الصلاة)

كل صلاة فائتة وجب قضاؤها في حال الذكر لها من سائر الاوقات الا أن يكون آخر وقت فريضة حاضرة يخاف فيه من التشاغل بالفائتة فوت الحاضرة ، فيجب حينئذ الابتداء بالحاضرة والتعقيب بالماضية .

والترتيب واجب في قضاء الصلاة .

واذا دخل المصلي في صلاة العصر وذكر أن عليه صلاة الظهر نقل نيته الى الظهر ، وكذلك ان صلى من المغرب ركعة أو ركعتين وذكر أن عليه صلاة العصر ، أو صلى من العشاء الاخرة ركعة أو ركعتين وذكر أن عليه صلاة المغرب . وقضاء النوافل مستحب .

واذا أسلم الكافر وطهرت الحائض وبلغ الصبي قبل غروب الشمس في وقت يتسع للظهر والعصر وجب على كل واحد ممن ذكرناه أداء الصلاتين أو قضاؤهما ان أخرهما ، وكذلك الحكم فيما اذا تغيرت أحوالهم في آخر الليل في قضاء صلوات المغرب والعشاء الاخرة .

واذا حاضت المرأة الطاهرة في أول وقت صلاة بعد أن كان تصح لها الصلاة أو أكثرها في الوقت لزمها قضاء تلك الصلاة .

والمغمى عليه لمرض أو غيره مما لا يكون هو السبب في دخوله عليه بمعصية لا يجب عليه قضاء ما فاته من الصلاة اذا أفاق ، بل يجب أن يصلي الصلاة التي أفاق في وقتها .

وقد روي أنه ان أفاق أول النهار قضى صلاة اليوم كله، واذا أفاق آخر الليل

قضى صلاة تلك الليلة^١ .

والمرتد اذا تاب وجب عليه قضاء جميع ما تركه في رده من الصلاة .
والعليل اذا وجبت عليه صلاة وأخرها حتى مات قضاها عنه وليه، كما يقضي
عنه حجة الاسلام والصيام ببدنه .

واذا جعل مكان القضاء أن يتصدق عن كل ركعتين بمد أجزأه، فان لم يقدر
فعن كل أربع بمد ، فان لم يقدر فمد لصلاة النهار ومد لصلاة الليل .
ومن نسي صلاة فريضة من الخمس ولم يقف عليها بعينها فليصل ركعتين
وثلاثاً وأربعاً، ومن لم يحص مافاته كثرة من الصلاة فليصل اثنتين وثلاثاً وأربعاً،
ويدمن ذلك حتى يغلب على ظنه أنه قد قضى الفائت .

فصل

(في أحكام صلاة الجماعة)

صلاة الجماعة أفضل من صلاة الانفراد، ولا تجوز الصلاة خلف الفساق،
ولا يؤم بالناس الاغلف وولد الزنا والاجذم والابرص والمحدود ، ولا صاحب
الفلج للاصحاء ، ولا الجالس للقيام ، ولا المتيمم للمتوضين .

ويكره للمسافر أن يؤم المقيم وللمقيم أن يؤم المسافر في الصلوات التي
يختلف فيها فرضاهما ، فان دخل المسافر في صلاة المقيم سلم في الركعتين
وانصرف وجعل الركعتين الاخيرتين تطوعاً ، فان دخل مقيم في صلاة المسافر
وجب عليه أن لا ينقل من صلاته بعد سلامه الا أن يتم المقيم صلاته .

(١) التهذيب ١/٤٦٠ .

ولا يؤم المرأة الرجل ، ويجوز للرجل أن يؤمها .

والسلطان المحق أحق بالامامة في كل موضع اذا حضر، وصاحب المنزل في منزله ، وصاحب المسجد في مسجده ، فان لم يحضر أحد ممن ذكرناه أم بالقوم أقرأهم ، فان تساوا فأعلمهم بالسنة ، فان تساوا فأسنهم . وقد روي أنه اذا تساوا فأصبحهم وجهاً^١ .

وقد يجوز امامة أهل الطبقة المتأخرة عن غيرها باذن المتقدمة الا أن يكون الامام الاكبر الذي هو رئيس الكل، فان التقدم عليه لا يجوز بحال من الاحوال. ولا يجوز أن يكون مقام الامام أعلى من مقام المأموم الا بما لا يعتد بمثله، ويجوز كون مقام المأموم أعلى بعد أن لا ينتهى الى الحد الذي لا يتمكن معه من الاقتداء به .

ومقام الامام قدام المأمومين اذا كانوا رجالا اكثر من واحد، فان كان المأموم رجلا واحداً أو امرأة أو جماعة من النساء صلى الرجل عن يمين الامام والمرأة أو النساء الجماعة خلفهما .

ويجهر الامام بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » في السورتين معاً فيما يجهر فيه بالقراءة وفيما يخافت، ولا يقرأ المأموم خلف الامام الموثوق به في الركعتين الاولتين في جميع الصلوات من ذوات الجهر والاخفات ، الا أن تكون صلاة جهر لم يسمع المأموم قراءة الامام فيقرأ لنفسه ، وهذا أشهر الروايات . وروي أنه لا يقرأ فيما يجهر فيه ويلزمه القراءة فيما خافت فيه الامام^٢ وروي أنه بالخيار فيما خافت فيه^٣ .

(١) مستدرک وسائل الشیعة ٤٩٢/١ .

(٢) انظر الکافی ٣٧٧/٢ .

(٣) الاستبصار ٤٢٧/١ .

فأما الاخيرتان فالاولى أن يقرأ المأموم أو يسبح فيهما ، وروي أنه ليس عليه ذلك ^١ .

ومن أدرك الامام راكعاً فقد أدرك الركعة ، ومن أدركه ساجداً جاز أن يكبر ويسجد معه ، غير أنه لا يعتد بتلك الركعة ، ومتى لحق الامام وهو في بقية من التشهد فدخل في صلاته وجلس معه لحق فضيلة الجماعة .

ومن سبقه الامام بشيء من ركعات الصلاة جعل المأموم ما أدركه معه أول صلاته وما يقضيه آخرها ، كما اذا أدرك من صلاة الظهر والعصر أو العشاء الاخرة ركعتين وفاته ركعتان فانه يجب أن يقرأ فيما أدركه الفاتحة في نفسه ، فاذا سلم الامام قام فصلى الاخيرتين مسبحاً فيهما ، وكذلك القول في جميع ما يفوت . وليس على المأموم اذا سها خلف الامام سجدة السهو .

فصل

(في صلاة الجمعة وأحكامها)

صلاة الجمعة فرض لازم مع حضور الامام العادل ، واجتماع خمسة فصاعداً الامام أحدهم ، وزوال الاعذار التي هي الضغر والكبر والسفر والعبودية والجنون والتأنيث والمرض والعمى ، وأن تكون المسافة بينها وبين المصلي أكثر من فرسخين ، والممنوع لاشك في عذره .

والخطبتان لا بد منهما ، لان الرواية وردت بأن الخطبتين تقوم مقام الركعتين الموضوعتين ^٢ .

(١) من لا يحضره الفقيه ٢٥٦/١ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢٦٩/١ .

ومن سنن الجمعة المؤكدة الغسل ، وابتداؤه من طلوع الفجر الى زوال الشمس ، وأفضله ما قرب من الزوال .

ومن سننها لبس أنظف الثياب ، ومس شيء من الطيب ، وأخذ الشارب ، وتقليم الأظفار .

ووقت الظهر من يوم الجمعة خاصة وقت زوال الشمس ، ووقت العصر من يوم الجمعة وقت الظهر من ' سائر الايام .

وعلى الامام أن يقرأ في الاولى من صلاة الجمعة سورة الجمعة ، وفي الثانية المنافقين يجهر بهما .

وعلى الامام أن يقنت في صلاة الجمعة ، واختلفت الرواية في قنوت الامام في صلاة الجمعة : فروي أنه يقنت في الاولى قبل الركوع وكذلك الذين خلفه ، وروي أن على الامام اذا صلاها جمعة مقصورة قنت قنوتين في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع .

وفي المسافر اذا أم المسافرين في صلاة الجمعة لم يحتج الى الخطبتين وصلاهما ركعتين .

فصل

(في ذكر نوافل شهر رمضان)

من وكيد السنن أن تزيد في شهر رمضان على نوافلك ألف ركعة في طول الشهر ، وترتيبها أن تصلي في كل ليلة عشرين ركعة منها ثمان ركعات بعد صلاة المغرب واثنى عشر ركعة بعد العشاء الاخرة الى ليلة تسع عشرة .

(١) في « ش » في .

فاذا حضرت اغتسلت وصليت بعد صلاة العشاء الاخرة مائة ركعة، وتعود في ليلة العشرين الى الترتيب الاول .

فاذا حضرت ليلة احدى وعشرين اغتسلت وصليت بعد العشاء الاخرة مائة ركعة ، وفي ليلة اثنين وعشرين تصلي بعد المغرب ثمان ركعات وبعد العشاء الاخرة اثنين وعشرين ركعة ليكون الجميع ثلاثين ركعة ، وفي ليلة ثلاث وعشرين تغتسل وتصلي مائة ركعة ، ثم تصلي كل ليلة الى آخر الشهر ثلاثين ركعة .

فيكون الجميع تسعمائة وعشرين ركعة الى تمام الالف ثمانون تصلي في كل جمعة من الشهر عشر ركعات .

(منها) أربع صلاة أمير المؤمنين عليه السلام، وصفتها أن تفصل بين كل ركعتين بتسليم وتقرأ في كل ركعة الحمد مرة واحدة وسورة الاخلاص خمسين مرة .

وتصلي صلاة سيدة النساء فاطمة عليها السلام، وهي ركعتان: تقرأ في الاولى الحمد مرة وانا أنزلناه في ليلة القدر مائة مرة ، وفي الثانية الحمد مرة وسورة الاخلاص مائة مرة .

ثم تصلي أربعاً صلاة التسبيح ، وهي صلاة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، وصفتها: أن تقرأ في الاولى الحمد مرة وسورة الزلزلة، وفي الثانية الحمد مرة والعاديات، وفي الثالثة الحمد واذا جاء نصر الله، وفي الرابعة الحمد وسورة الاخلاص .

وفي كل ركعة من التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير خمس وسبعون مرة، وترتيبها أن تقول في كل ركعة عقيب القراءة قبل الركوع « سبحان الله والحمد

لله ولا اله الا الله والله أكبر» خمس عشرة مرة ، ثم تقول ذلك في الركوع
عشراً ، وبعد الانتصاب منه عشراً ، وفي السجدة الاولى عشراً ، وفي الجلسة بين
السجدتين عشراً ، وفي السجدة الثانية عشراً ، واذا رفعت رأسك وجلست قبل
القيام عشراً ، وتفعل هكذا في كل ركعة .

ثم تصلي في ليلة آخر جمعة من الشهر عشرين ركعة من صلاة أمير المؤمنين
عليه السلام ، وقد تقدم ذكرها .
وفي آخر ليلة سبت من الشهر عشرين ركعة من صلاة فاطمة عليها السلام ،
فتكمل الالف ^١ .

فصل

(في صلاة العيدين)

صلاة العيدين فرض على كل من تكاملت له شرائط ^٢ الجمعة التي ذكرناها ،
وهما سنة للمنفرد عند اختلال تلك الشروط .

وعدة كل صلاة عيد ركعتان يفتحهما بتكبيرة ، ثم يقرأ في الاولى الفاتحة
والشمس وضحاها ، ثم يكبر بعد ذلك رافعاً يديه بخمس تكبيرات ، يقنت
بين كل تكبيرتين ويركع في الاخيرة ، فيكون له في الاولى مع تكبيرة الافتتاح
وتكبيرة الركوع سبع تكبيرات والقنوت خمس مرات ، فاذا نهض الى الثانية
كبر وقرأ الحمد وهل أذاك حديث الغاشية ، فاذا فرغ من القراءة كبر أربعاً يقنت

(١) في « ش » : ألف ركعة .

(٢) في « ش » : شروط .

بين كل تكبيرتين ثم ير كع بالاخيرة فيكون له مع تكبيرات الركوع خمس تكبيرات والقنوت أربع مرات .

وليس في صلاة العيدين أذان ولا اقامة ، ويجهر الامام فيها بالقراءة كصلاة الجمعة، والخطبتان فيها واجبة كالجمعة الا أنها في الجمعة قبل الصلاة وفي العيدين بعدها ، ووقتها من طلوع الشمس الى زوالها .

والتكبير في ليلة الفطر ابتداءه عقيب صلاة المغرب الى أن يرجع الامام من صلاة العيد مكانه في آخر أربع صلوات : أولاهن المغرب من ليلة الفطر، وأخراهن صلاة العيد .

وفي الاضحى يجب التكبير على من شهد منى عقيب خمس عشرة صلاة: أولاهن صلاة الظهر من يوم العيد. ومن لم يحضر منى يكبر عقيب عشر صلوات: أولاهن صلاة الظهر من يوم العيد أيضاً .

فصل

(في صلاة الكسوف)

صلاة كسوف الشمس والقمر واجبة على الذكر والانثى والحر والعبد والمقيم والمسافر ، وعلى كل من لم يكن له عذر يقطعه عنها، ويصلى في جماعة وعلى انفراد .

ووقتها ابتداء ظهور الكسوف، الآن يخشى فوت فريضة حاضرة فيبدأ بتلك الصلاة ثم يعود الى صلاة الكسوف .

وهي عشر ركوعات وأربع سجادات ، يفتتح الصلاة بالتكبير ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ، ويستحب أن يكون من طوال السور، ويجهر بالقراءة فإذا

فرغت من القراءة ركعت فأطلت الركوع بمقدار قراءتك ان استطعت، ثم ترفع رأسك من الركوع وتكبر وتقرأ الفاتحة وسورة، ثم تركع حتى تستتم خمس ركوعات .

ولا تقول «سمع الله لمن حمده» الا في الركوعين اللذين يليهما السجود وهما الخامس والعاشر، فاذا انتصبت من الركوع الخامس كبرت وسجدت سجدتين تطيل أيضاً فيهما بالتسبيح، ثم تنهض فتفعل مثل ما تقدم ذكره، ثم تشهد وتسلم. وينبغي أن يكون لك بين كل ركوعين قنوت .

ويجب أن يكون فراغك من الصلاة مقدراً بانجلاء الكسوف^١، فان فرغت قبل الانجلاء أعدت الصلاة .

وتجب هذه الصلاة أيضاً عند ظهور الايات، كالزلازل والرياح العواصف. ومن فاتته صلاة كسوف وجب عليه قضاؤها ان كان القرص انكشف كله ، فان كان بعضه لم يجب عليه القضاء .

وقد روي وجوب القضاء على كل حال ، وان من تعمد ترك هذه الصلاة مع عموم الكسوف للقرص وجب عليه مع القضاء الغسل .

فصل

(في صلاة السفر)

فرض السفر في كل صلاة من الصلوات الخمس ركعتان الا المغرب فانها ثلاث ركعات .

ونوافل السفر سبع عشرة ركعة : أربع بعد المغرب ، وصلاة الليل ثمان

(١) في « ش » : مقدار ما على الكسوف .

ركعات ، وثلاث الشفع والوتر ، وركعتان للفجر .

وفرض السفر التقصير ، فالإتمام في السفر كالتقصير في الحضر، ومن تعمد الإتمام في السفر وجب عليه الإعادة .

وحدا السفر الذي يجب فيه التقصير بريدان، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال ، فمن كان قصده الى مسافة هذا قدرها لزمه التقصير ، وإن كان قدر المسافة أربعة فراسخ للمار اليها وأراد الرجوع من يومه لزمه أيضاً التقصير .

وابتداء وجوبه من حيث يغيب عنه أذان مصره وتتوارى عنه أبيات مدينته . وكل من سفره أكثر من حضره لا تقصير عليه، ولا تقصير الا في سفر طاعة أو مباح ، ولا تقصير في مكة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومسجد الكوفة ومشاهد الأئمة القائمين مقامه عليهم السلام .

ومن دخل بلداً فنوى أن يقيم عشرة أيام فصاعداً وجب عليه الإتمام ، فإن تشكك^١ فلا يدري كم يقيم وتردد عزمه فليقصر ما بينه وبين شهر واحد ، فإذا مضى أتم .

ولا يجوز أن يصلي الفريضة راكباً إلا من ضرورة شديدة وعليه تحري^٢ القبلة، ويجوز أن يصلي النوافل راكباً وهو مختار ويصلي حيث توجهت به راحلته ، وإن افتتح الصلاة مستقبلاً للقبلة كان أولى .

ومن اضطر للصلاة في سفينة فأمكنه أن يصلي قائماً لم يجزه غير ذلك، فإن خاف الفرق وانقلاب السفينة جاز أن يصلي جالساً ، ويتحرى بجهد استقبال القبلة .

(١) في « ش » : شك .

(٢) في « ش » : أن يحرى .

فصل

(في أحكام صلاة الضرورة)

(كالخوف والمرض والعري)

والخوف اذا انفرد عن السفر ازم فيه من التقصير مثل ما يلزم في السفر المنفرد عن الخوف .

وصفة صلاة الخوف : أن يفرق الامام أصحابه فرقتين : فرقة يجعلها بأزاء العدو وفرقة خلفه ثم يصلي من ورائه ركعة واحدة ، فاذا نهضوا الى الثانية صلوا لانفسهم ركعة أخرى وهو قائم مطول للقراءة ، ثم جلسوا فتشهدوا وسلموا وانصرفوا مقام أصحابهم .

وجاءت الفرقة الاخرى فلحقت الامام قائماً في الثانية، فاستفتحوا الصلاة وأنصتوا للقراءة، فاذا ركع ركعوا بركوعه وسجدوا بسجوده، فاذا جلسوا للتشهد قاموا فصلوا ركعة أخرى وهو جالس ثم جلسوا معه فسلم بهم وانصرفوا بتسليمه. فان كانت الصلاة صلاة المغرب صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة، فاذا قام الى الثانية أتم القوم الصلاة بركتين وانصرفوا الى مقام أصحابهم والامام منتصب مكانه .

وتأتي الطائفة الاخرى فتدخل في صلاته ويصلي بهم ركعة ثم يجلس في الثانية فيجلسون بجلوسه ، ويقوم الى الثالثة وهي لهم ثانية فيسبح فيقرأون هم لانفسهم ، فاذا أتم وجلسوا للتشهد قاموا فأنتموا ما بقي عليهم ، فاذا جلسوا سلم بهم .

فان كانت الحال حال اطراد^١ وتزاحف وتوقف^٢ ولم يمكن الصلاة على الوجه الذي وصفناه وجب الصلاة بالايماء: ينحني للركوع، ويزداد في انحناء السجود .

وقد روي أن الصلاة عند اشتباك الملحمة والتقارب والتعائق تكون بالتكبير والتهيل والتسييح والتحميد^٣ .

فأما المريض ففرضه على قدر طاقته، فان أطاق القيام لم يجزه غيره، وان لم يطق صلى قاعداً ، فان لم يطق صلى على جنب ، فان لم يطق فمستلقياً يومي بالركوع والسجود ايماءً، فان لم يطق جعل مكان الركوع تغميض عينيه ومكان انتصابه فتح عينيه ، وكذلك السجود .

والعريان الذي لم يتمكن من ستر عورته يجب أن يؤخر الصلاة الى آخر وقتها طمعاً في وجود مايستتر به، فان لم يجده صلى جالساً واضعاً يده على فرجه، ويومي للركوع والسجود ويجعل سجوده أخفض من ركوعه .

وان صلى عراة جماعة قسام الامام في وسطهم وصلوا جلوساً على الصفة التي ذكرناها .

(١) في « ش » : طراد .

(٢) في « ش » : تواقف .

(٣) روى عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال في حديث : وان كانت المسابقة والمعانقة وتلاحم القتال فان امير المؤمنين صلى ليلة صفين وهي ليلة الهير لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند كل صلاة الا التكبير والتهيل والتسييح والتحميد والدعاء فكانت تلك صلاتهم لم يأمرهم باعادة الصلاة - انظر الكافي ٣/ ٤٥٧ - ٤٥٨ .

كتاب الجنائز

فصل

(في غسل الميت وتكفينه ونقله الى حفرة)

غسل الميت كغسل الجنابة في الصفة والترتيب : يبدأ فيه بغسل اليدين ، ثم الفرج ، ثم الميامن ، ثم المياسر .
فالفسلات ثلاثة^١ : واحدة بماء السدر ، والثانية بماء خليط الكافور اذا ألقي منه شيء في الماء ، والآخرى بالماء القراح .
والحنوط هو الكافور ، ويوضع على مساجد الميت من أعضائه . والحنوط الشائع وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث درهم ، وأقله مثقال لمن وجدته .
والكفن المفروض ثلاث قطع : مثزر، وقميص ، ولفافة . وزيادة الحبرة

(١) في « ش » : ثلاث .

والعمامة من السنة ، والخرق^١ التي تشدبها فرجه خارجة عن عدد الاكفان ، ويجزي الثوب الواحد لمن لم يجد سواه . والمستحب أن تكون أكفانه من القطن دون غيره .

ويضع في أكفانه جريدتين من جرائد النخل ، فبذلك جرت السنة . ويكره اسخان الماء لغسل الميت ، الا أن يخاف الغاسل الضرر لقوة البرد وتغسل المرأة زوجها والزوج امرأته . والمشي خلف الجنازة وعن يمينها وشمالها ، وقد روي جواز المشي أمامها^٢ . ويقدم الميت الى شفير القبر ، فيجعل رأسه بأزاء موضع رجله من القبر ، ثم يسلم الميت من قبل رأسه حتى يسبق الى القبر رأسه قبل رجله . ويحل عقد الاكفان ، ويوضع على جانبه الايمن ، ويستقبل القبلة بوجهه ويوضع خده على التراب ، وينزل بالميت الى قبره وليه أو من يأمره الولي ، ولا يدخل المرأة الا من كان يجوز له أن يراها وهي حية .

فصل

(في الصلاة على الميت)

هذه الصلاة فرض على الكفاية، وليس فيها قراءة وانما هي تكبير واستغفار

(١) في « ش » : الخرق .

(٢) عن الصادق عليه السلام انه قال : امش امام جنازة المسلم العارف ولا تمش امام جنازة الجاحد ، فان امام جنازة المسلم ملائكة يسرعون به الى الجنة وان امام جنازة الكافر ملائكة يسرعون به الى النار - الكافي ١٦٩/٣ .

ودعاء .

وعدد التكبيرات خمس ، يرفع اليد في الاولى ، ولا يرفع في الباقيات ، وموضع الدعاء للميت بعد التكبير الرابعة ، فاذا كبر الخامسة خرج من الصلاة بغير تسليم ، وهو يقول « اللهم عفوك عفوك » .

ويستحب أن يقوم مقامه حتى ترفع الجنائز .

ولا تجب هذه الصلاة الاعلى من عقل ودخل في حد التكليف دون الاطفال على وجه التقية ، وحد ذلك من ^١ باغ ست سنين فصاعداً .

وتجوز الصلاة على : الميت بغير وضوء ، والوضوء أفضل . ويجوز

للجنب الصلاة عليه ^٢ عند خوف الفوت بالتميم من غير اغتسال .

ويصلى على الميت في كل وقت من الليل والنهار .

وأولى الناس بالصلاة على الميت أولاهم به من أهل بيته ، ويجوز له

الاستنابة في ذلك .

(١) في « ش » : لمن .

(٢) في « ش » : عليها .

كتاب الصوم

فصل

(في حقيقة الصوم وعلامة دخول شهر رمضان وما يتصل بذلك)

الصوم هو توطين النفس على الكف عن تعمد تناول ما يفسد الصيام من أكل وشرب وجماع وسنينه، وفي كل زمان تعين فيه الصوم - كشهر رمضان - لا يجب فيه التعيين ، بل نية القربة فيه كافية ، حتى لو نوى صومه لغير شهر رمضان لم يقع الا عنه ، وانما يفتقر الى تعيين النية في الزمان الذي لا يتعين فيه الصوم . ونية واحدة لصوم جميع شهر رمضان واقعة ابتداءً به كافية^١ ، وان جددناه كان تطوعاً .

ووقت النية في الصيام الواجب قبل طلوع الفجر الى قبل زوال الشمس

(١) في « ش » : واقعة في ابتدائه كافية .

وفي صيام التطوع الى بعد الزوال .

وعلاوة دخول شهر رمضان رؤية الهلال ، فان خفي كملت عدد الشهر الماضي ثلاثين يوماً وصمت، فان شهد عدلان على رؤية الهلال وجب الصوم ولا تقبل فيه شهادة النساء .

وفي صيام يوم الشك ينوي^١ أنه من شعبان ، فان ظهر فيما بعد أنه من شهر رمضان أجزأه .

ويجب على الصائم تجنب كلما سبب أن يفطر من طلوع الفجر الى مغيب الشمس .

فصل

(فيما يفسد الصوم وينقضه)

من تعمد الاكل والشرب واستنزال الماء الدافق بجماع أو غيره أو غيب فرجه في فرج حيوان محرم أو محلل أفطروا كان عليه القضاء والكفارة ، ومن أتى ذلك ناسياً فلا شيء عليه .

وقد ألحق قوم من أصحابنا بما ذكرناه في وجوب القضاء والكفارة اعتماد الكذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى الأئمة عليهم السلام ، والارتماس في الماء والحقنة ، والتعمد للقيء ، والسعوط ، وبلع مالا يؤكل كالحصى وغيره .

وقال قوم : ان ذلك ينقض الصوم وان لم يبطله ، وهو أشبه .

(١) في « ش » : بنية .

وقالوا في اعتماد الحقنة أو ما يتيقن وصوله الى الجوف من السعوط واعتماد
القيء وبلع الحصى : انه يوجب القضاء من غير كفارة .
وقد روي أن من أجنب في ليل شهر رمضان وتعمد البقاء الى الصباح من
غير اغتسال كان عليه القضاء والكفارة^١ .
وروي : أن عليه القضاء دون الكفارة^٢ .
ولا خلاف أنه لا شيء عليه اذا لم يتعمد وغلبه النوم الى أن يصبح .
ومن ظن أن الشمس قد غربت وأفطر فظهر فيما بعد طلوعها فعليه القضاء
خاصة .
ومن تمضمض للطهارة فوصل الماء الى جوفه فلا شيء عليه ، وان فعل ذلك
متبرداً كان عليه القضاء خاصة .
والكفارة اللازمة في افطار يوم من شهر رمضان: عنق رقبة ، أو اطعام ستين
مسكيناً ، أو صوم شهرين متتابعين ، قيل : انها مرتبة ، وقيل : أنه مخير فيها .
فمن لم يقدر على شيء من الكفارة المذكورة فليصم ثمانية عشر يوماً
متتابعات ، فان لم يقدر تصدق بما وجد وصام ما استطاع .

فصل

(في حكم المسافر والمريض ومن تعذر عليه الصوم أو شق)

شروط السفر الذي^٣ يوجب الافطار ولا يجوز معه صوم شهر رمضان في

(١) التهذيب ٣٢١/٤ .

(٢) الكافي ١٠٥/٤ .

(٣) في «ش» : التي .

المسافة وغير ذلك هي الشروط التي ذكرناها في كتاب الصلاة الموجبة لقصرها،
فان تكلف الصوم مع العلم بسقوطه وجب عليه القضاء على كل حال .
والصوم الواجب مع السفر صوم ثلاثة أيام لدم المتعة من جملة العشرة ،
وصوم النذر اذا علق بسفر وحضر ، واختلفت الرواية في كراهية صوم التطوع
في السفر وجوازه ^١ .

والمريض يجب عليه الافطار والقضاء ، وحد المرض الموجب للافطار
هو الذي يخشى من أن يزيد فيه الصوم زيادة بينة ، واذا صح المريض في بقية
يوم أفطر في صدره وجب أن يمسك في تلك البقية ، وعليه مع ذلك قضاء اليوم
وكذلك اذا طهرت الحائض في بقية يوم أو قدم المسافر .

ومن بلغ من الهرم الى حد يتعذر معه الصوم فلاصيام عليه ولا كفارة ،
واذا أطاقه لكن بمشقة شديدة يخشى المرض منها والضرر العظيم كان له أن
يفطر ويكفر عن كل يوم بمد من طعام .

وكذلك الشباب اذا كابد^٢ العطاش^٣ الذي لا يرجى شفاؤه، فان كان العطش
عارضاً يتوقع زواله أفطر ولا كفارة تلزمه ، واذا برىء وجب عليه القضاء .
والحامل والمرضع اذا خافتا ولديهما من الصوم الضرر أفطرتا وتصدقتا
عن كل يوم بمد من طعام .

(١) انظر احاديث هذا الباب في الكافي ١٣٠/٤ - ١٣١ .

(٢) في « ش » : كان به .

(٣) العطاش - بضم العين - : داء يصيب الانسان يشرب الماء فلا يروى . الصحاح

(عطش) ١٠١٢ .

فصل

(في حكم من أسلم أو بلغ الحلم أو جن)
(أو أغمي عليه في شهر رمضان)

إذا أسلم الكافر قبل استهلال الشهر كان عليه صيامه كله، وإن كان إسلامه وقد مضت منه أيام صام المستقبل ، ولا قضاء عليه في الفائت .
وكذلك الغلام إذا احتلم ، والجارية إذا بلغت المحيض ، والمغمى عليه في ابتداء الشهر إذا مضت عليه أيام منه ثم أفاق يجب عليه قضاء الأيام الفائتة .
وإن كان غماؤه بعد أن نوى الصوم وعزم عليه وصام شيئاً منه أولم يصم فلا قضاء عليه وإن كان أكل أو شرب ، وهو أعذر من الناسي .

فصل

(في حكم قضاء شهر رمضان)

القاضي مخير بين المتابعة والتفريق . وقد روي : أن كان عليه عشرة أيام أو أكثر منها كان مخيراً في الثمانية الأولى بين المتابعة والتفريق ثم يفرق ما بقي ليقع الفصل بين الاداء والقضاء .
ومن كان عليه قضاء واجب لم يجز أن يتطوع بصوم حتى يقضيه .
ومن تعمد الإفطار في يوم نوى فيه القضاء من شهر رمضان وكان ذلك قبل الزوال لم يكن عليه شيء وصام يوماً مكانه ، فإن كان إفطاره بعد الزوال

وجب عليه التكفير باطعام عشرة مساكين وصام يوماً مكانه ، فان لم يتمكن من
الاطعام صام ثلاثة أيام بدلاً من الاطعام .
ومن صام متطوعاً فأفطر متعمداً قبل الزوال أو بعده من النهار لم يجب عليه
قضاء ذلك اليوم .

ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كفارة شهر رمضان أو قتل خطأ
أو ظهار أو نذر أو جبه على نفسه فقطع التتابع لغير عذر قبل أن يكمل له صيام
شهر ويزيد عليه بصيام أيام من الثاني وجب عليه استقبال الصيام^١ من غير بناء
على الاول ، وان كان ذلك بعد أن صام شيئاً من الثاني أو عن عذر كمرض أو
غيره كان له أن يبني ولم يلزمه الاستقبال .

ومن نذر أن يصوم شهراً واحداً فصام نصفه ثم تعذر لغير عذر الافطار كان
محيطاً^٢ وبني على ما مضى ولم يلزمه الاستقبال .

ومن عين بالنذر صيام يوم فأفطر لغير عذر متعمداً كان عليه من القضاء
والكفارة [مثل]^٣ ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان .

فصل

(في صوم التطوع وما يكره من الصيام)

الصيام وان كان مندوباً اليه على الجملة بعض الاوقات أفضل من بعض الصوم
فيها أكثر ثواباً ، وقد نص على صوم أيام البيض من كل شهر -- وهي الثالث

(١) المراد من كلمة الاستقبال : هو الاستيناف .

(٢) في « ش » : مخطئاً .

(٣) الزيادة منا لتتيمم الكلام .

عشر والرابع عشر والخامس عشر .. وستة أيام من شوال بعيد^١ العيد ، ويوم
عرفة لمن لا يضر صيامه بعمله فيه، واليوم السابع عشر من ربيع الاول مولد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ، واليوم السابع والعشرين من شهر رجب يوم المبعث
واليوم الخامس والعشرين من ذي القعدة وهو دحو الارض ، ويوم الغدير .
وروي في صيام رجب فضل عظيم، وأول يوم منه خاصة وسبعة أيام وثمانية
أيام من أوله الى نصفه .

وروي أيضاً في صوم شعبان من الفضل الكثير^٢ .

فأما الصوم المنهي عنه فصوم يوم العيدين، وأيام التشريق، وصوم الوصال،
وصوم الدهر .

ويكره صوم المرأة تطوعاً بغير اذن زوجها ، والعبد بغير اذن مولاه .

(١) في « ش » : بعد .

(٢) انظر الاحاديث الواردة في استحباب صيام الايام المذكورة في مستدرک وسائل

الشيعة ٥٨٩/١ - ٥٩٩ .

كتاب الاعتكاف

الاعتكاف هو اللبث المتطاوّل للعبادة في مكان مخصوص، فإذا كان مبتدئاً كان نفلاً وإن كان عن نذر كان فرضاً .

ولا بد فيه من نية ، والصوم شرط في صحته .

ولا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد صلى فيه إمام عدل بالناس الجمعة ، وهي أربعة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد الكوفة ، ومسجد البصرة .

ولا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام .

ويلزم المعتكف المسجد ولا يخرج منه إلا لحدث يوجب الوضوء أو لامر ضروري، ويجوز أن يعود مريضاً أو يشيع جنازة، وإن خرج فلا يستظل بسقف حتى يعود إلى المسجد .

(١) في « ش » : إذا .

والجماع ليلاً أو نهاراً يفسد الاعتكاف ، وعلى المجمع ليلاً في اعتكافه ما
على المجمع في نهار شهر رمضان ، فإذا جامع نهاراً كانت عليه كفارتان .
ومن أفطر بغير الجماع في نهار الاعتكاف من غير عذر كان عليه ما على
المفطر من نهار شهر رمضان .

كتاب الحج

فصل

(في وجوب الحج والعمرة وشروط ذلك وضروبه)

الحج واجب على كل حرمسلم بالغ متمكن من الثبوت على الراحلة اذا زالت المخاوف والمقاطع ووجد من الزاد والراحلة ما ينهضه في طريقه وما يخلفه في عياله من النفقة .

والحج واجب في العمر مرة واحدة ، وكذلك العمرة تجب مرة واحدة ، وما زاد على المرة فهو فضل عظيم .

ويجب على المرأة بهذه الشروط ، ولا تفترق الى محرم .

وأشهر الحج : شوال ، وذوالقعدة ، وعشرون^١ من ذي الحجة .

وليس العمرة وقت مخصوص ، وأفضل الاوقات للعمرة المفردة رجب ،

(١) في « ش » : وعشر .

وهي جائزة في سائر أيام السنة .

وقد روي أنه لا يكون بين العمرتين أقل من عشرة أيام . وروي أنها لا تجوز في كل شهر الا مرة ^١ .

والحج على الفور دون التراخي لمن تكاملت شرائطه .

والاركان في الحج خمسة : الاحرام ، والوقوف بعرفات ^٢ والوقوف بالمشعر الحرام ، وطواف الزيارة ، والسعي بين الصفا والمروة . وقد ألحق قوم من أصحابنا بهذه الاركان التلبية .

وضروب الحج ثلاثة : تمتع بالعمرة الى الحج ، واقران في الحج ، وافراده .

والتمتع بالعمرة هرفرض الله تعالى على كل ناء عن المسجد الحرام ، فلا يجوز منه سواه . وصفته أن يحرم من الميقات بالعمرة ، واذا وصل الى مكة طاف بالبيت سبعاً ، وسعى بين الصفا والمروة سبعاً ، ثم أحل من كل شيء أحرم منه .

فاذا كان يوم التروية عند الزوال أحرم بالحج من المنزل ، وعليه بهذا الحج المتعقب للعمرة طوافان : أحدهما الطواف المعروف بطواف النساء ، وهو الذي تحل معه النساء ، لان بالطواف الاول الذي هو طواف الزيارة يحل المحرم من كل شيء الا النساء ، وعليه بهذا الاحرام بالحج سعي بين الصفا والمروة ، وعليه دم .

فان كان عدم الهدى وكان واجداً ثم نه تركه عند من يثق به حتى يذبح عنه

(١) انظر هذه الروايات في الكافي ٥٣٤/٤ .

(٢) في « ش » : بعرفة .

في طول ذي الحجة فان لم يتمكن من ذلك أخره الى أيام النحر من العام القابل .
ومن لم يجد الهدي ولا ثمنه ، كان عليه صوم عشرة أيام قبل يسوم التروية
ويوم عرفة ، فمن فاته ذلك صام ثلاثة أيام التشريق وباقي العشرة اذا عاد الى
أهله .

وأما الاقتران فهو أن يهل من الميقات بالحج ، ويقرن الى احرامه سياق
الهدي . وانما سمي اقتراناً لاقتران سياق الهدي بما يأتي به ، وعليه طوافان بالبيت
وسعي واحد بين الصفا والمروة ويجدد التلبية عند كل طواف .
فأما الافراد فهو أن يحرم بالحج من الميقات مفرداً ذلك من سياق الهدي ،
وليس عليه هدي ولا تجديد التلبية عند كل طواف ، ومناسك المفرد والقارن
متساوية .

فصل

(في مواقيت الاحرام)

ميقات أهل المدينة مسجد الشجرة ، وهو ذو الحليفة ^١ .

وميقات أهل العراق وكل من حج من هذا الطريق بطن العقيق ^٢ وأوله

-
- (١) ذو الحليفة - بضم الحاء وفتح اللام وسكون الياء - قرية بينها وبين المدينة
سنة أميال أو سبعة ومنها ميقات أهل المدينة [معجم البلدان ٢/ ٢٩٥] .
والشجرة بلفظ واحدة الشجر ، وهي الشجرة التي ولدت بها أسماء بنت محمد بن
أبى بكر بنى الحليفة وكانت سمرة وكان النبی ينزلها من المدينة ويحرم منها .
(٢) العقيق : واد من أودية المدينة . يزيد على يريد ، وكل مسيل شقه السيل فوسعه فهو
عقيق - مجمع البحرين (عقيق) .

المسلخ وأوسطه الغمرة وآخره ذات عرق .

وميقات أهل الشام ومن حج بهذا الطريق الجحفة ^١ .

وميقات أهل اليمن يللمم ^٢ .

وميقات أهل الطائف قرن المنازل ^٣ .

ولايجوز الاحرام من قبل الميقات ، ومن كان منزله دون الميقات فميقاته منزله .

ومن جاور بمكة اذا أراد الحج والعمرة خرج من ميقات أهله وأحرم منه ، فان لم يتمكن أحرم من خارج الحرم .

فصل

(فيما يجتنبه المحرم)

على المحرم اجتناب الرفث وهو الجماع وكل ما يؤدي الى نزول المنى من قبله أو ملامسة أو نظر بشهوة ، ويجتنب الفسوق وهو الكذب والسباب ،

(١) الجحفة بالضم ثم السكون والفاء : كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل ، وهى ميقات أهل مصر والشام ان لم يمروا على المدينة - معجم البلدان ١١١ / ٢ .

(٢) يللمم موضع على ليلتين من مكة ، وهو ميقات أهل اليمن ، وفيه مسجد معاذ بن جبل ، وقال المرزوقي هو جبل من الطائف على ليلتين أو ثلاث ، وقيل هو واد هناك . معجم البلدان ٤٤١ / ٥ .

(٣) قال القاضي عياض : قرن المنازل وهو قرن الثعالب بسكون الراء : ميقات أهل نجد تلقاء مكة على يوم وليلة . . . وقال الحسن بن محمد المهلبى : قرن قرية بينها وبين مكة أحد وخمسون ميلا ، وهى ميقات أهل اليمن ، بينها وبين الطائف ذات اليمين ستة وثلاثين ميلا - معجم البلدان ٣٣٢ / ٤ .

والجدال وهو الحلف بالله صادقاً أو كاذباً .

ويجتنب الطيب كله الا خلوق المسجد^١ ، ولا يلبس المخيط من الثياب ، ولا يحتجم ولا يفصد الا عند الضرورة ، ولا يأخذ من شعره ولا من أظفاره، ولا يدمي جلده كله ، ولا يظلل على نفسه الا أن يخاف الضرورة .
ولا ينكح المحرم، ولا يأكل من صيد البر وان صاده المحل ، ولا يأكل من صيد نفسه ، ولا يقتل صيداً ، ولا يدل عليه ، ولا يغطي رأسه الا من ضرورة .

فصل

(في سيرة الحج وترتيب أفعاله)

إذا بلغ الحاج الى ميقاته فليكن احرامه منه، وليغتسل وينشر^٢ ثوبي احرامه يأتزر بأحدهما ويتوشح بالآخر ، ولا يحرم بالابريسم، وأفضل الثياب للاحرام القطن والكتان .

ويصلي ركعتي الاحرام ثم يقول اذا فرغ منهما : « اللهم اني أريد ما أمرتني به من التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك وسنة نبيك، فان عرض لى عارض يحبسني فحلني حيث حبستني بقدرك الذي قدرت علي . اللهم ان لم تكن حجة فعمرة أحرم لك جسدي وبشري وشعري من النساء والطيب والثياب أبتغي بذلك وجهك والدار الآخرة » .

(١) الخلق كرسول : ما يتخلق به من الطيب . . . قال بعض الفقهاء وهو مائع فيه صفرة . المصباح المنير (خلق) ٢٤٦/١ .
(٢) في « ش » : يلبس .

ثم يلبي فيقول : « لبيك اللهم لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبيك » .

وان كان يريد القران قال : « اللهم اني أريد الحج قارناً فسلم لي هديتي وأعني على مناسكي ، أحرم لك جسدي » الى آخر الكلام .
فان كان يريد الحج مفرداً قال : « اللهم اني أريد الحج مفرداً فيسره لي أحرم لك جسدي » - الى آخر الكلام .

وليلب كلما صعد علواً أو هبط سفلاً أو نزل من بعيره أو ركب وعند انتباهه وفي الاسحار ، فان كان قصده الى مكة من طريق المدينة قطع التلبية اذا عاين بيوت مكة عند عقبة المدينين ، وان كان قصده اليها من طريق العراق قطع التلبية اذا بلغ عقبة ذي طوى .

فاذا بلغ مكة فمن السنة الاغتسال قبل دخول المسجد ، فاذا دخله فليفتتح الطواف من الحجر الاسود ، ثم يستقبله بوجهه ويدنو اليه فيستلمه ، ويكون افتتاحه من طوافه به واختتامه به أيضاً ، فاذا بلغ الركن اليماني فليستلمه وليقبله فان فيه باباً من أبواب الجنة .

فاذا كان في الشوط السابع فليقف عند المستجار وهودون الركن اليماني وييسط يديه على البيت ويلصق به بطنه وخده ويقول : « اللهم ان البيت بيتك والعبد عبدك وهذا مكان العائذ بك من النار » ويتعلق بأستار الكعبة ويدعو الله تعالى ويسأله حوائجه للدنيا والاخرة ، ويقبل الركن اليماني في كل شوط ويعانقه .

فاذا فرغ من الطواف سبع دفعات فليأت مقام ابراهيم عليه السلام وليصل ركعتي الطواف ثم يخرج من الباب المقابل للحجر الاسود الى الصفا فيسعى

منه الى المروة سبع مرات يبدأ بالصفا ويختم بالمروة .

واذا بلغ من السعي حصد المسعى الاول .. وهو المنارة .. فليهرول ، واذا

بلغ حد المسعى الثاني .. وهو بعد جوازه زقاق العطارين - قطع الهرولة .

فاذا فرغ من الطواف والسعي قصر من شعر رأسه أو من حاجبيه وقد أحل

به من كل شيء أحرم منه .

فاذا كان يوم التروية فليغتسل وينشئ الاحرام المحج من المسجد، ويلبي

ثم يمضي الى منى فليصل فيها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر

ويغدو الى عرفات .

فاذا زالت الشمس من يوم عرفة اغتسل وأقطع التلبية وأكثر من التهليل

والتحميد والتكبير ، ثم يصلي الظهر والعصر بأذان واحد واقامتين ، ثم يأتي

الموقف، وأفضله ميسرة الجبل ويدعو الله سبحانه بدعاء الموقف .. وهو معروف

وبما أحب من الادعية .

فاذا غربت الشمس فليفيض من عرفات ولا يصلي المغرب ليلة النحر الا

بالمزدلفة .

فاذا نزل المزدلفة صلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد واقامتين ، فاذا

أصبح يوم النحر وصلى الفجرو وقف بالمزدلفة كوقوفه بعرفة، فاذا طلعت الشمس

فليفيض منها الى منى ولا يفيض منها قبل طلوع الشمس الا مضطراً .

ويأخذ الحصى لرمي الجمار من المزدلفة أو من الطريق ، فان أخذه من

رحله بمعنى جاز، ولا يرمي الجمار الا وهو على طهر، ثم يأتي الجمرة القصوى

التي عند العقبة فيقوم من قبل وجهها لامن أعلاها ويحذفها بسبع حصيات .

ثم يبتاع هدي متعته من الابل أو البقر أو الغنم، ولا يجوز في الاضحية من

الابل الا الثني ، وهو الذي قد تمت له خمس سنين ، ويجوز من البقر والمعز

الثاني ، وهو الذي تمت له سنة ودخل في الثانية ، ويجزي من الضأن لسنة ،
والاولى أن يتولى ذبح هديه بنفسه .

فاذا ذبح هديه حلق رأسه أو قصر من شعره .

ثم يتوجه الى مكة لزيارة البيت من يومه أو من غده ، ولا يجوز للمتمتع
أن يؤخر زيارة البيت عن اليوم الثاني من النحر ، ويوم النحر أفضل ، ولا بأس
للمفرد والقارن بأن يؤخرا ذلك .

وقد تقدم كيفية انطواف ، فاذا طاف طواف الزيارة وسعى بين الصفا
والمروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه الا النساء ، فاذا رجع الى البيت وطاف
سبعاً فقد أحل من كل شيء وفرغ من حجه كله .

ثم يرجع الى منى ، ولا يبيت ليالي التشريق الا بمنى ، فان لم يبت بمنى
فعليه دم شاة ، فاذا رجع الى منى رمى الجمرات الثلاث اليوم الاول والثاني
والثالث في كل يوم باحدى وعشرين حصاة ، ووقت ذلك من طلوع الشمس
الى غروبها .

ويجوز للنساء والخائف الرمي بالليل ، فاذا أرادوا الخروج من منى في النفر
الاول فوقته من بعد الزوال من يوم الثالث من النحر ، والنفر الاخير اليوم
الرابع من النحر اذا ابيضت الشمس .

ويستحب دخول الكعبة لاسيما للضرورة^١ ويستحب عند الرحيل من مكة
أن يودع البيت بسبع طوافات وصلاة ركعتين عند المقام .

(١) الضرورة : يقال للذي لم يحج بعد ، ومثله امرأة ضرورة للتي لم تحج بعد -
مجمع البحرين (صرد) ٣ / ٣٦٥ .

فصل

(فيما يلزم المحرم عن جنائته من كفارة وفدية وغير ذلك)

إذا جامع المحرم قبل الوقوف بعرفة فعليه بدنة والحج من قابل ، وإن جامع بعد الوقوف فعليه بدنة ولا حج عليه ، وإن كان جماعه دون الفرج فعليه فدنة ولا حج عليه من قابل .

ويجب على المرأة عدم المطاوعة في الجماع ، والا فعليها مثل ما يجب على الرجل ، فإن أكرهها سقطت عنها الكفارة وتضاعفت على الرجل .
ومن قبل امرأته وهو محرم فعليه بدنة أنزل أم لم ينزل .
ومن نظر إلى أهله فأمنى فلا كفارة عليه ، فإن ضمها مع الشهوة فأمنى فعليه دم شاة .

ومن تزوج وهو محرم بطل نكاحه ، فإن يعلم^١ أن ذلك محرم وأقدم عليه لم تحل له المرأة أبداً ، ولا يعقد المحرم النكاح لغيره ، فإن عقد لم يتم عقده .
فإذا قلم المحرم شيئاً من أظفاره فعليه عن كل ظفر اطعام مسكين ، وقدره مد من طعام ، فإن قلم أظفار يديه معاً فعليه دم شاة ، فإن قلم أظفار رجله كان عليه دم آخر ، فإن جمع بين تقليص يديه ورجليه في حل واحدة كان عليه دم واحد .
ومن أظلم^٢ رأسه من أذى فعليه دم شاة أو اطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام ، ومن ظلم على نفسه مختاراً فعليه دم .

(١) في « ش » : فإن كان يعلم .

(٢) في « ش » : حلق .

وعليه في لبس المخيط من الثياب دم شاة ان كان متعمداً ، وان كان ناسياً فلا شيء عليه .

ومن جادل وهو محرم مرة صادقاً أو مرتين فعليه دم بقرة ، فان جادل ثلاثاً قدم بدنة .

ومن ألقى من جسده قملة فقتلها أو رمى بها فعليه كف من طعام .
ومن سقط عن فعله شيء من شعره فعليه كف من طعام، فان كان كثيراً فعليه دم شاة .

وعلى المحرم من صيد النعامة وقتلها بدنة، فان لم يجد أطعم ستين مسكيناً فان لم يقدر صام شهرين متتابعين ، فان تعذر ذلك صام ثمانية عشر يوماً .
وعليه من [صيد] بقرة الوحشية بقرة ، فان لم يجد أطعم ثلاثين مسكيناً، فان لم يقدر صام سبعة أيام .

وان صاد ظبياً فعليه دم شاة، فان تعذر أطعم عشرة مساكين، فان لم يستطع صام ثلاثة أيام ، وفي الثعلب والارنب مثل ما في الظبي .
وفي القطاة وماجانسها حمل قد فطم من اللبن ورعى من الشجر .
وفي القنفذ واليربوع والضب وما شابهها جدي .

وفي الحمامة وما شابهها درهم، وفي فرخها نصف درهم، وفي بيضها ربع درهم .
ومن دل على صيد وهو محرم ازمه فداؤه ، واذا اجتمع محرمون على قتل صيد فقد وجب على كل واحد منهم الفداء .

وعلى المحرم في صغار النعام بقدره من صغار الابل في سنه .
وفي كسر بيض النعام عليه أن يرسل فحولة الابل في اناثها بعدد ما كسر ، فما نتج كان هدياً للبيت ، وان لم يجد ذلك فعليه لكل بيضة شاة ، فان لم يجد

فأطعام عشرة مساكين ، فإن لم يجد صام عن كل بيضة ثلاثة أيام .
ومن رمى صيداً فجرحه ومضى بوجهه فلم يدر أحي هو أم ميت فعليه فداؤه
ومن قتل جرادة فعليه كف من طعام، وفي الكثير دم شاة، وفي الزنبور تمر
وفي قتل الكثير مد من طعام أو تمر .
ومن اضطر الى أكل صيد أو ميتة فليأكل الصيد ويفديه ولا يقرب الميتة .
وإذا صاد المحرم في الحل كان عليه الفداء، وإذا صاد في الحرم كان عليه
الفداء والقيمة مضاعفة .
ومن وجب عليه فداء الصيد وكان محرماً بالحج ذبح ما وجب عليه بمنى،
فإن كان محرماً بالعمرة ذبحه بمكة .
ولا بأس أن يأكل المحل ما صاده المحرم، وعلى المحرم فداؤه على كل
ما ذكرناه .
وليس الدجاج الحبشي من الصيد المحظور على المحرم .
ومن نتف ريشاً من طير من طيور الحرم فعليه أن يتصدق على مسكين
ويعطي الصدقة باليد التي نتف بها الطائر .
والمحل إذا قتل صيداً في الحرم فعليه جزاؤه .
وكل ما أتلفه المحرم من عين^١ حرم عليه اتلافها فعليه مع تكرار الاتلاف
الفدية، سواء كان في مجلس واحد أو في مجالس، كالصيد^٢ الذي يتلفه من جنس
واحد أو من أجناس مختلفة ، وسواء كان قد فدى العين الأولى أو لم يفدها ،
وهذا هو حكم الجماع بعينه .

(١) في « ش » : من غير ما .

(٢) في « ش » : كان الصيد .

فأما مالا نفس له -- كاشعر والظفر -- فحكم مجتمعه بخلاف حكم متفرقه ،
على ما ذكرناه في قص أظفار اليدين والرجلين مجتمعة ومتفرقة .
فأما اذا اختلف النوع -- كالطيب واللبس -- فالكفارة واجبة على نوع منه
وان كان المجلس واحداً .
وهذه جملة كافية .

كتاب الزكاة

فصل

(في شروط وجوب الزكاة)

الزكاة تجب على الاحرار البالغين المسلمين الموسرين ، وحد اليسار ملك النصاب ، وأن يكون في يد مالكة ، وهو غير ممنوع من التصرف فيه .
ولا زكاة في المال الغائب عن صاحبه الذي لا يتمكن من الوصول اليه .
ولا زكاة في الدين الا أن يكون منه تأخير قبضه ، وأن يكون بحيث متى رآه قبضه .

فصل

(في الاصناف التي تجب فيها الزكاة)

وهي تسعة: الدراهم ، والدنانير ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب

(١) رام الشيء : قصده .

والابل ، والبقر ، والغنم .

ولا زكاة في شيء سوى ذلك ، ولا في عروض التجارة وقد روي أنه ان طلبت أمتعة التجارة من صاحبها بوضيعة فلا زكاة عليه ، وان طلبت بربح أو برأس المال فأخر بيعها فعليه زكاة ، سنة مؤكدة غير واجبة^١ .

وما تجب فيه الزكاة على ضربين : منه ما يعتبر مع ملك النصاب حوّل الحوّل عليه ، وهو الدنانير والدرهم والابل والبقر والغنم ، وما عدا ذلك لا اعتبار فيه ، بل بلوغ حد النصاب .

ويجوز اخراج القيمة في الزكاة دون العين المخصصة .

فصل

(في زكاة الدرهم والدنانير)

إذا بلغت الدنانير عشرين ديناراً وحال عليها الحوّل وجب فيها نصف دينار ولا زكاة فيما دون ذلك ، وان^٢ زادت أربعة دنانير ففيها عشر دينار ، وعلى هذا الحساب في كل عشرين ديناراً نصف دينار وفي كل أربعة بعد العشرين عشر دينار .

فان صيغت الدنانير حلياً أو سبيكة لم تجب فيها زكاة الا أن يكون ذلك فراراً من الزكاة فتلزمه .

وليس فيما دون مائتي درهم زكاة ، فإذا بلغت ذلك وحال عليها الحوّل ففيها خمسة دراهم ، فإذا زادت على المائتين أربعين ففي الزيادة درهم واحد ،

(١) الكافي ٣/ ٥٢٨ ، وفيه عدة احاديث بهذا المضمون .

(٢) في « ش » : فاذا .

وعلى هذا الحساب .

وحكم ما صيغ من الفضة وسبيكته حكم الذهب وقد تقدم .

فصل

(في زكاة الابل)

لازكاة في شيء من الانعام الا بعد أن تكون سائمة^١ ويحول عليها الحول ، وفي^٢ طول زمان الحول على العدد الذي تجب في بلوغها به الزكاة .

ولا زكاة في الصغار حتى يحول عليها الحول من بعد نتاجها ، ولا زكاة في خليطين من ماشية^٣ ولا زرع ولا غيرهما حتى يبلغ مال كل واحد منهما ما تجب فيه الزكاة .

فاذا بلغت الابل خمساً ففيها شاة ، ولا شيء فيما زاد على الخمس حتى تبلغ عشراً ، فاذا بلغها ففيها شاتان ، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ خمس عشرة ففيها ثلاث شياة ، فاذا انتهت الى عشرين ففيها أربع شياة .

فاذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس شياة ، فاذا زادت واحده ففيها بنت مخاض حتى تبلغ ستاً وثلاثين ، فاذا بلغت ففيها بنت لبون الى أن تبلغ ستاً وأربعين ففيها حقة^٤ الى احدى وستين ، فاذا بلغت ففيها جذعة^٥ الى ست

(١) الماشية السائمة : التي ترعى بنفسها ، ويقابلها العلوفة كالحلوبة ، وهي التي تطف.

(٢) في « ش » : وهي .

(٣) اي الماشية التي هي سائمة في بعض الاوقات وعلوفة في أوقات أخرى .

(٤) الحقة انثى الحق بكسر الجاء ، وهي من الابل ما دخل في السنة الرابعة .

(٥) الجذعة انثى الجذع ، وهو من الابل ما دخل في السنة الخامسة .

وسبعين، فإذا بلغت فيها بنت لبون^١ إلى التسعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقان إلى مائة وعشرين، فإذا بلغت ذلك ثم زادت عليه ترك هذا الاعتبار وأخرج عن كل خمسين حقة وعن كل أربعين بنت لبون.

فصل

(في زكاة البقر)

ليس فيما دون ثلاثين منها شيء، فإذا كملت ثلاثين ففيها تبيع حولي أو تبيعة^٢ إلى الأربعين، فإذا بلغت فيها مسنة^٣، وفي ستين تبيعان ومسنة، وفي سبعين تبيع ومسنة، وفي ثمانين مستنان، وفي تسعين ثلاث تبائع، وفي مائة تبيعتان ومسنة، ثم على هذا الحساب في كل ثلاثين تبيع أو تبيعة وفي كل أربعين مسنة.

فصل

(في زكاة الغنم)

لا زكاة في أقل من أربعين، فإذا بلغت فيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى ثلاثمائة، فإن كثرت ففي كل مائة شاة.

(١) ابن اللبون: ولد الناقة يدخل في السنة الثالثة، والانشى بنت لبون، سمي بذلك لأن أمه ولدت غيره فصار لها لبن.

(٢) التبيعة انشى التبيع، وهو ولد البقرة في السنة الأولى.

(٣) المسنة من البقر: ما طلمت ثنيته.

فصل

(في زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب)

إذا بلغ شيء من هذه الاصناف خمسة أوسق - والوسق ستون صاعاً - بعد خراجها ومؤنتها ، فإذا بلغت ذلك وكان مما يسقى سيحاً^١ أو من ماء السماء ففيها العشر ، فإن سقيت بالغرب والدوالي والنواضح فنصف العشر .

فصل

(في تعجيل الزكاة)

الواجب اخراج الزكاة في وقت وجوبها ، وهو تكامل الحول فيما اعتبر فيه الحول . وقد روي جواز التقديم بشهرين أو ثلاثة^٢ ، والاول أثبت .
وان حضر مؤن محتاج قبل الوجوب وأراد عطاءه جعل ما يعطيه قرضاً عليه ، وان جاء وقت الوجوب وهو مستحق للزكاة احتسب ذلك من زكاته ، فان أيسر قبل ذلك لم يجز قبل ذلك للمسلم الاحتساب بما أعطاه من زكاته وكان له الرجوع بذلك القرض على من اقترض .

فصل

(في وجوه اخراج الزكاة)

قد نطق القرآن بالاصناف الثمانية التي يخرج اليها الصدقات^٣ .

(١) السبح : الماء الجارى على الارض كالانهر .

(٢) الكافي ٥٢٤/٣ .

(٣) في قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة

ويجوز أن يختص بالزكاة بعض هذه الاصناف دون بعض ، والاحوط أن لا يخلط صنفاً من شيء يخرج له قل ذلك أم كثير .
ولاتحل الصدقة لمن له حرفة أو معيشة تغنيه عنها أو كان صحيحاً سوياً يقدر على الاكتساب والاحتراف .
ولاتحل أيضاً إلا لاهل الايمان والاعتقاد الصحيح وذوي الصيانة والنزاهة دون الفساق وأصحاب الكبائر .
ولاتحل الزكاة على الاب والام والبنات والابن والزوجة والجد والجدة ، لان جميع هؤلاء ممن يجبر على نفقتهم عند الحاجة اليها .
وتحل للاخ والانت والعم والعمة والخال والخالة ومن يجري مجراهم من القرابات .
وتحرم الزكاة الواجبة على بني هاشم جميعاً اذا كانوا متمكنين من حقهم في خمس الفنائم ، فاذا منعوا وافتقروا الى الصدقة أحلت لهم الزكاة ، وحلت صدقة بعضهم على بعض وما يتطوع به من الصدقات .
ويجوز أن يعطي لواحد من الفقراء القليل والكثير . وروي أنه لا يعطي لواحد من الزكاة المفروضة أقل من خمسة درهم^١ وروي أن الاقل درهم واحد .

فصل

(في زكاة الفطرة)

زكاة الفطرة تجب بالاشروط التي ذكرناها في وجوه الزكاة وهي سنة مؤكدة

قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم «
[التوبة : ٦٠] .

(١) الكافي ٥٤٨/٣ .

في الفقير الذي يقبل الزكاة ويجد ما يخرج من الفطرة على الرجال اذا تكاملت شروطها فيهم ، فيخرجها عن نفسه وعن جميع من يعول ممن تجب عليه نفقته أو من يتطوع بها عليه من صغير أو كبير حر أو عبد ذكر أو أنثى ملي أو كتابي . ووقت وجوب هذه الصدقة طلوع الفجر من يوم الفطر و قبل صلاة العيد . وقد روي أنه في سعة من أن يخرجها الى زوال الشمس من يوم الفطر . وهي فضلة أقوات أهل الامصار على اختلاف أقواتهم من التمر والزبيب والحنطة والشعير والاقط واللبن .

ومقدار الفطرة صاع من تمر أو حنطة أو شعير أو من جميع الانواع التي ذكرناها . والصاع تسعة ارطال بالعراقي .

ويجوز اخراج القيمة في الفطرة ، وقد روي اخراج درهم عنها ، وروي اخراج ثلاثة دراهم ، وهذا انما يكون بحسب الرخص والغلاء . والمعتبر اخراج قيمة الصاع في وقت الوجوب .

ومستحق الفطرة كمستحق الزكاة الجامع بين الفقر والايمان والتزهد عن الكبائر .

ولا يعطى الفقير من الفطرة أقل من صاع ، ويجوز أن يعطى أكثر منه . ولا يجوز نقلها من بلد الى بلد .

والفطرة الواحدة تجزي عن جماعة اذا تراددها ^١ .

فصل

(في كيفية اخراج الزكاة)

الافضل والاولى اخراج الزكاة -- لاسيما في الاموال الظاهرة كالمواشي

(١) في « ش » : ترادوها .

والحرث والغرس - الى الامام عليه السلام والى خلفائه النائبين عنه ، وان تعذر ذلك فقد روي اخراجها الى الفقهاء المأمونين ليضعوها في مواضعها، واذا تولى اخراجها عند فقد الامام والنائبين عنه من وجب عليه جاز .
فأما صدقة الفطرة فيخرجها من وجبت عليه بنفسه دون الامام عليه السلام .

* * *

واذا كنا قد انتهينا الى هذه الغاية فقد وفينا بما شرطنا في صدر هذا الكتاب فمن أراد التزيد في علم أصول الدين والغوص الى أعماقه وتغلغل شعابه فعليه بكتابنا الموسوم بـ (الذخيرة) ، فان أثر الزيادة والاستقصاء فعليه بكتابنا (الملخص) ومن أراد التفريع واستيفاء الشرع وأبوابه فعليه بكتابنا المعروف بـ (المصباح) ومن أراد الاختصار فما أوردنا هنا كاف شاف .

والله تعالى هو الموفق للصواب